

اتجاهات طلبة التعليم ما بعد الأساسي بسلطنة عُمان نحو حقوق المرأة

دراسة ميدانية بمحافظة ظفار

فاطمة بنت عبدالله علي اليافعي

2013

يوم المرأة العمانية
OMANI WOMEN'S DAY
المرأة شريكة في التنمية

اتجاهات طلبة التعليم ما بعد الأساسي بسلطنة عُمان نحو حقوق المرأة

دراسة ميدانية بمحافظة ظفار

أ. فاطمة بنت عبدالله علي اليافعي

أكتوبر ٢٠١٣

قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) :

"إنما النساء شقائق الرجال"

رواه أبو داود



من الفكر السامي...

"إننا ندعو المرأة العُمانية في كل مكان

في القرية والمدينة..

في الحضر والبادية..

في السهل والجبل..

أن تشمر عن ساعد الجد، وأن تسهم في حركة التنمية

الاقتصادية والاجتماعية.. كل حسب قدرتها وطاقاتها،

وخبرتها ومهارتها، وموقعها في المجتمع.. فالوطن

بحاجة إلى كل السواعد من أجل مواصلة مسيرة التقدم والنماء، والاستقرار، والرخاء..

"إننا ننادي المرأة العُمانية من فوق هذا المنبر لتقوم بدورها الحيوي في المجتمع ونحن على يقين تام من أنها سوف

تلبي النداء"

من الخطاب السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - يحفظه الله

بمناسبة افتتاح الفترة الثانية لمجلس الشورى - الاثنين ٢٣ من رجب ١٤١٥هـ/ الموافق ٢٦ من ديسمبر ١٩٩٤م،

بقصر العلم العامر في مسقط

الموضوع	الموضوع	رقم الصفحة
توطئة	من الفكر السامي	٣
الفهرست		٤
أولا	ملخص الدراسة باللغة العربية	٧
ثانياً	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية (Abstract)	٨
ثالثاً	مقدمة	٩ - ١٣
	١. تحديد الموضوع	٩
	٢. إشكالية الدراسة وتساولاتها	١٠
	٣. أهمية الدراسة	١١
	٤. أهداف الدراسة	١٢
	٥. مصطلحات الدراسة	١٢
	٥.١. الاتجاه (Attitude)	١٢
	٥.٢. الحق (Right)	١٣
	٥.٣. حقوق المرأة (Women's Rights)	١٣
	٥.٤. الاتجاه نحو حقوق المرأة (Attitude towards women's Rights)	١٣
	٥.٥. التعليم ما بعد الأساسي (Post - Basic Education)	١٣
رابعا	الإطار النظري	١٤
	١. تكريم المرأة في الإسلام	١٤
	٢. مدخل إلى حقوق المرأة	١٥

١٨	٣. تمكين المرأة في سلطنة عمان	
٢٢	٤. الاتجاهات والعوامل المؤثرة في تشكيلها	
٢٤	٤.١. الأسرة والتنشئة الاجتماعية	
٢٦	٤.٢. المدرسة	
٢٧	٤.٣. وسائل الإعلام	
٢٨	الدراسات السابقة	خامساً
٣٥	الإطار الميداني	سادساً
٣٥	أولاً: الإجراءات المنهجية	
٣٥	١. مجتمع الدراسة وعينته	
٣٧	٢. منهج الدراسة وأداتها	
٣٨	٣. صدق الأداة وثباتها	
٣٨	٣.١. صدق الأداة	
٣٨	٣.٢. ثبات الأداة	
٣٩	٤. حدود الدراسة	
٤٠	ثانياً: عرض نتائج الدراسة وتفسيرها	
٤٠	أ- نتائج السؤال المرتبط بمحاور الاستبيان	
٤٨	ب- نتائج السؤال المرتبط بالمتغيرات	
٤٨	١. تأثير متغير الجنس في الاتجاه نحو حقوق المرأة	
٤٩	٢. تأثير متغير الصف الدراسي في الاتجاه نحو حقوق المرأة	
٥١	٣. تأثير متغير المستوى التعليمي للوالدين في الاتجاه نحو حقوق المرأة:	

٥١	٣.١. نتائج متغير المستوى التعليمي للأب	
٥٧	٣.٢. نتائج متغير المستوى التعليمي للأم	
٦٤	نتائج الدراسة ومقترحاتها	سابعاً
٦٥	الملاحق	ثامناً
٦٥	١. قائمة بأسماء الأساتذة المحكمين أداة الدراسة	
٦٦	٢. أداة الدراسة (الاستبيان)	
٧٠	٣. جداول احتساب معامل الارتباط الداخلي لأداة الدراسة	
٧٣	قائمة المصادر والمراجع	تاسعاً

أولاً: ملخص الدراسة باللغة العربية

تهدف الدراسة الحالية إلى تقصي الاتجاهات نحو حقوق المرأة لدى طلبة التعليم ما بعد الأساسي في مسألة التمييز ضد المرأة ومحاور حقوقها السياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لتحديد العوامل الأكثر تأثيراً في تلك الاتجاهات. ولتحقيق أهداف الدراسة صممت الباحثة استبياناً لمعرفة ما إذا كانت هناك فروقاً في اتجاهات الطلبة تعزى لمتغيرات الدراسة: (الجنس، والصف الدراسي، والمستوى التعليمي للوالدين)، إذ تكونت العينة من (٢٤٥) طالباً وطالبة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

أسفرت الدراسة عن نتائج أهمها: وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠.٠٥، لإجابات أفراد العينة في جميع المحاور تعزى لمتغير الجنس وهي لصالح الإناث، في حين أنه لم تظهر أية فروق دالة إحصائية تعزى لمتغير الصف الدراسي، كما وجدت فروقاً دالة إحصائية تعزى لمتغير المستوى التعليمي للوالدين إذ جاءت لصالح التعليم الجامعي للأب وللأُم على حد سواء، مما يؤكد أثر التعليم في تعديل اتجاهات الأفراد وتوجيهها إيجابياً. وباستعمال اختبار شيفيه ظهرت فروق المستوى التعليمي للأب في محور التمييز ضد المرأة فقط، بينما ظهرت فروق المستوى التعليمي للأُم في المحاور الآتية: التمييز ضد المرأة، والحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاجتماعية والثقافية. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من المقترحات من شأنها تعزيز اتجاهات الطلبة العُمانيين نحو حقوق المرأة.

ثانياً: ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية (Abstract)

The present study aims to explore the attitudes towards women's rights among the students of post-basic education in terms of discrimination against women and their rights: political, civil, social, cultural and economic rights. In addition, the study attempts to identify the influence of a set of variables including gender, classroom, and the parents' educational level'. To achieve objectives of the study researcher used the descriptive approach, where the researcher prepared questionnaire. After checking the validity and reliability of the instrument, it was applied to the study sample consisting of (٢٤٥) students (males and females).

The results showed a statistically significant differences at the level of ($\alpha = 0.05$) that can attributed to the gender in favor of females and. Similarly, the results revealed a statistically significant differences at the level of ($\alpha = 0.05$) attributed to the parents' educational level in favor of those parents who have higher education degree. However, The findings showed no statistically significant differences at the level of ($\alpha = 0.05$) that can attributed to the variable of classroom. Finally, the study concluded with a set of suggestions that might improve the Omani students' toward women right.

ثالثاً: مقدمة

١. تحديد الموضوع

تحتل قضايا المرأة بأهمية كبيرة على المستويات الدولية والإقليمية، ويعد البحث في مشكلاتها من المواضيع الرائدة؛ نظراً لتزايد الوعي بدورها في تنمية المجتمعات، ولما يشهده العالم من تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية أثرت في النظرة إلى المرأة، وسنحت لها الفرص أن تثبت قدراتها العظيمة على تسخير عجلة التنمية والإنتاج والنهوض بالمجتمع وتقدمه.

ولما كانت المرأة مربية الأجيال وصانعة الرجال، كان من المهم تبصيرها بحقوقها وواجباتها - وتبصير المجتمع ككل - بأهمية النهوض بالمرأة لما له من أثر بالغ في تنشئة الأجيال وتقديم جيل واعد يؤسس لمجتمع راق يحمل في ذاته قدراً كبيراً من الوعي، فيسود بين أفرادها الاحترام والود والتقدير وقبول الآخر. لكن اللافت أنّ المرأة العربية - على وجه الخصوص - ما تزال إلى يومنا هذا تعاني من الاضطهاد والاستغلال والعنف، ويتم تشويه صورتها بشكل متعمد في نواحي مختلفة كما يحدث - على سبيل المثال - عبر وسائل الإعلام (عاطف العيد ٢٠٠٥، وموسى جلس ٢٠١٠) والصور النمطية للمرأة المتضمنة في المناهج الدراسية (عائدة الحجري ٢٠٠٥، ولبنى القاضي ٢٠٠٦، وسهام السرابي ٢٠١٠) مما يؤثر سلباً في اتجاهات الأفراد نحو حقوقها، ويزداد التأثير في فئة الأطفال والمراهقين لقلة خبرتهم في الحياة وطبيعة مرحلتهم العمرية، إذ تظهر الاتجاهات في سلوك الأفراد وأفعالهم وأقوالهم، وتنعكس على تعاملهم مع المرأة أينما وجدت، في المنزل وأماكن العمل والشارع والسوق أو وعند توليها مناصب عليا في الدولة وغيرها.

على الصعيد المحلي، تشهد سلطنة عُمان تغيرات وتحولات نهضوية أثرت - وما زالت تؤثر - في فكر المجتمع وتطلعاته، وأعدت تشكيل شخصية الفرد العُماني وبنية المجتمع بما يتماشى مع عصر النهضة المباركة، ومن بين تلك التحولات تغير النظرة تجاه المرأة وأدوارها إذ واكبت سلطنة عُمان التطورات بعقلانية ونظرة ثاقبة لمستقبل البلاد فأولت عنايتها بتعليم المرأة والنهوض بها في المجالات المختلفة جنباً إلى جنب مع الرجل باعتبارها طاقة بشرية مهمة يجب الاهتمام بها.

وبالرغم من الاهتمام بالمرأة العُمانية وإتاحة فرص متكافئة بينها وبين الرجل فإنه ما يزال هناك جمود في النظرة إليها وإلى قدراتها على تلبية متطلبات النهضة، ويعود ذلك إلى اعتبارات اجتماعية وثقافية وتقليدية ترسخت عبر الزمن في أذهان أفراد المجتمع، وتعددت لدى البعض منهم حتى أنزلها منزلا لا يليق بإنسانيتها التي فطرها الله تعالى عليها، منها النظرة الدونية إلى المرأة والأمثال الشعبية الموجهة ضدها واعتبارها ضعيفة وناقصة عقل وتحتاج دائما إلى من يسندها ويوجهها.

الأمر الذي يستدعي البحث في مدى التغيير الذي طرأ على اتجاهات أفراد المجتمع العُماني نحو المرأة ومكانتها ودورها في التنمية، فجاءت دراستنا كأحد الدراسات المهمة لتقصي الاتجاه نحو حقوق المرأة العُمانية، ولتأكيد الاهتمام العُماني بالدَّور بتمكينها والاعتراف بدورها العظيم في بناء الوطن لمستقبل أفضل بقيادة صاحب الجلالة السلطان قابوس- يحفظه الله- الذي مكنها في المجالات كافة، وضمن لها مستقبلا زهرا في ربوع عُمان.

٢. إشكالية الدراسة وتساؤلاتها

تشير العديد من الدراسات العالمية والعربية إلى تذبذب في اتجاهات الشباب نحو بعض قضايا المرأة: كتعليم المرأة وعملها وطبيعة العمل الذي تؤديه وحقوقها السياسية والمدنية. فعلى سبيل المثال أظهرت نتائج دراسة (وظيفة والاختصاصي، ٢٠٠٠) أن الطلبة سجلوا موقفا معارضا بشدة لمبدأ المشاركة السياسية للمرأة، كما أظهرت نتائج دراسة (نجم، ٢٠١٣) أن اتجاهات الشباب نحو تعليم المرأة وعملها كانت إيجابية إلا أنها أكثر إيجابية نحو تعليمها.

الأمر الذي يثير تساؤلات حول اتجاهات العُمانيين نحو مسألة حقوق المرأة والعوامل المؤثرة فيها. فعلى الرغم من اهتمام سلطنة عُمان بالمرأة وبتمكينها، ووضع الأنظمة والقوانين لحمايتها وصون كرامتها- فإن أوضاع المرأة ما تزال خاضعة للأعراف والتقاليد أكثر من انصياعها للأنظمة والقوانين في عدة مسائل: كحريتها في اختيار مجال العمل، واختيار شريك الحياة، واختيار مرشحها في مجلس الشورى، وشعورها بقلّة حيلتها وضعفها، وغيرها من المسائل.

من اللافت أيضا أن دعم المرأة العُمانية في المجالات المختلفة ما يزال يصطدم بتحديات كثيرة، وإذا كانت المؤسسات التربوية هي الأولى بدعم نضال المرأة ونشر الوعي الحقوقي في المجتمع إلا أنها ما زالت تميز ضدها. فعلى سبيل المثال ما تزال المناهج والكتب المدرسية العُمانية تحمل صورا نمطية ترسخ في نفس الطالب اتجاهات نمطية عن المرأة وأدوارها واهتماماتها (الحجري، ٢٠٠٥). مما يؤدي إلى تكوين اتجاهات سلبية لدى أفراد المجتمع وبخاصة ممن هم في مراحل التعليم فيكبر الفرد وهو يحمل في نفسه وفي عقله الباطن صورا واتجاهات ضد المرأة قد لا يصرح بها لكنه يبطنها وتظهر في سلوكياته اليومية ومع مواقفه في الحياة المستقبلية.

وهو على خلاف ما جاء في التقرير الوطني لاتفاقية (CEDAW) بأن الكتب العُمانية تعرض أدوار الذكور والإناث بشكل متبادل وعلى أساس المساواة في الحقوق والواجبات مرتين على الأقل، وأنه تمت إزالة الإشارات التي تميز بين الجنسين وتعرض تصنيفات نمطية^(١). الأمر الذي لفتنا إلى أهمية قصوى اتجاه طلبة المدارس نحو حقوق المرأة في المجالات السياسية والمدنية، والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وذلك باستطلاع آراءهم والوقوف على اتجاهاتهم نحو حقوق المرأة.

وتتمثل إشكالية دراستنا في التساؤلات الآتية:

١) ما درجة اتجاهات طلبة التعليم ما بعد الأساسي بمحافظة ظفار نحو حقوق المرأة؟

٢) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠,٠٥، لإجابات أفراد العينة تعزى لمتغيرات

الدراسة (الجنس - الصف الدراسي - المستوى التعليمي للوالدين) ؟

٣. أهمية الدراسة

يمكننا أن نقسم أهمية دراستنا إلى قسمين: أهمية موضوع الدراسة، وأهمية المرحلة العمرية لأفراد مجتمع الدراسة.

١. اللجنة الوطنية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التقرير الوطني لسلطنة عُمان، ببجين +١٥، ص ١٠.

فمن حيث الموضوع تتجلى أهمية الدراسة في الاهتمام الدولي بقضايا المرأة والنهوض بها، والاهتمام العماني - بقيادة صاحب الجلالة - بحقوق المرأة وبتمكينها في المجالات كافة دافعا مشجعا للبحث في قضايا المرأة، وتسلط الضوء على جوانب القوة والضعف في الاتجاه نحو حقوق المرأة لدى شريحة مهمة وواعدة لمستقبل المجتمع، وقد تشكل الدراسة في نتائجها أحد المرتكزات لصانعي القرار في التنمية الشاملة لتفعيل دور المرأة وتمكينها في عملية التنمية.

أما من حيث المرحلة العمرية فيأتي اختيارنا طلبة مرحلة التعليم ما بعد الأساسي كعينة للدراسة من أهمية مرحلتهم العمرية التي تتشكل فيها الاتجاهات فتتبلور معتقداتهم وتوجهاتهم تأهيلا لخروجهم إلى الحياة الجامعية والعملية والانفتاح على مستقبلهم، كما تعتبر مرحلة مهمة لتنمية اتجاهاتهم بالحقوق والواجبات تجاه أنفسهم والآخرين، وعندما ينمو وعيهم بحقوق المرأة فإن ذلك سوف يكون داعما قويا لتمكينها في المجتمع.

٤. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الآتي:

- معرفة درجة اتجاهات طلبة التعليم ما بعد الأساسي بمحافظه ظفار نحو حقوق المرأة
- تقصي العوامل الأكثر تأثيرا في الاتجاه نحو حقوق المرأة لدى أفراد العينة من خلال متغيرات الدراسة (الجنس - الصف الدراسي - المستوى التعليمي للوالدين)،
- تقديم مقترحات من شأنها أن تسهم في رفع مستوى الاتجاه بحقوق المرأة في المجتمع العماني وذلك في ضوء النتائج المستخلصة.

٥. مصطلحات الدراسة

- ٥.١. الاتجاه (Attitude): يشير مفهوم الاتجاه الاجتماعي إلى أي معتقد شخصي يكتسب نتيجة لعمليات التطبيع أو التنشئة الاجتماعية^(١).
- ٥.٢. الحق (Right): يأتي في اللغة بمعنى صحّ وثبت وصدق، والجمع منه حقوق، ويقال يحق عليك: أي يجب عليك^(٢). وعند الفقهاء يعرف الحق بأنه ما ثبت على وجه الاختصاص وقرر به الشارع سلطة أو تكليفا لتحقيق مصلحة معينة^(٣).

١. جابر عبد الحميد، وعلاء الدين كفاقي، معجم علم النفس والطب النفسي، ٧/ ٣٥٩٠.

٢. المعجم الوسيط، ١/ ١٨٧.

٣. هاني الطميمات، حقوق الإنسان، ص ٢٦.

٥.٣. حقوق المرأة (Women's Rights): يعرفها المجيدل وشماس بأنها "مصالح وحاجات المرأة المادية والمعنوية، والتي يجب أن تكون مكفولة بالقانون، وتضمن للمرأة نمو وازدهار كامل طاقاتها، وتكفل لها حياة كريمة وتحقق العدل والمساواة بين الجميع وفقا لقدراتها دون أي اعتبار للجنس أو الطبقة أو اللون أو العقيدة الدينية أو السياسية أو الإثنية أو القومية أو أي اعتبار آخر"^(١).

٥.٤. الاتجاه نحو حقوق المرأة (Attitude towards women's rights): تعريفه الباحثة إجرانيا بأنه موقف طلبة التعليم ما بعد الأساسي بمحافظه ظفار نحو المرأة باعتبارها فردا من المجتمع، ومدى اعترافه بحقوقها الإنسانية في مجالات الحقوق: السياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وهو أيضا خبرات الشخص ومعرفته ومعتقداته وسلوكه تجاه حقوق المرأة. إذ تم قياسه بمقياس ثلاثي تراوحت قيمته بين (أقل من ١,٦٥ - ٣) من المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة.

٥.٥. التعليم ما بعد الأساسي (Post - Basic Education): هو مرحلة تعليمية مدتها سنتان من التعليم المدرسي يعقب مرحلة التعليم الأساسي التي تستغرق عشر سنوات دراسية، ويهدف إلى الاستمرار في تنمية المهارات الأساسية ومهارات العمل والتخطيط المهني لدى الطلاب بما يهيئهم ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع، قادرين على الاستفادة من فرص التعليم والتدريب والعمل بعد التعليم المدرسي^(٢).

١. عبدالله المجيدل، وسالم شماس، حقوق المرأة الخليجية من وجهة نظر طالبات الجامعة واتجاهات الشباب الجامعي نحوها: دراسة ميدانية ظفار أنموذجا، ص ٨.

٢. وزارة التربية والتعليم، البرنامج المعتمد وفق القرار الوزاري رقم (١٦٠/٢٠٠٧) بشأن اعتماد برنامج التعليم للصفين (١١-١٢)، ص ٦.

رابعاً: الإطار النظري

تمهيد

إن الحديث عن موضوع المرأة وحقوقها يستدعي الإشارة إلى مكانتها ومنزلتها العظيمة التي كُرمت بها في الإسلام، لذا سنعرض بداية توضيح مظاهر تكريم المرأة في الإسلام، ثم نركز على حقوقها فنطرح أهم الاتفاقيات والمؤتمرات التي شكلت منطلقات النهوض بها، بعد ذلك نتكلم على واقع تمكين المرأة العُمانية من حقوقها على الأصعدة المختلفة: السياسية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية، لننتهي بالحديث عن الاتجاهات والعوامل المؤثرة في تشكيلها لدى الأفراد.

١. تكريم المرأة في الإسلام

كرم الإسلام المرأة وأعلى شأنها بين الأمم، والمتأمل في أحكامه بمصدره: القرآن الكريم والسنة النبوية، لا يجد سبيلاً للتفريق والاضطهاد نحوها، فالآيات القرآنية المشتملة على أوامر ونواهي كانت تخاطب الرجل والمرأة على حد سواء. كما أقر الإسلام مبدأ المسؤولية الفردية بأن كل إنسان بالغ عاقل مسؤول عن أفعاله وأقواله أمام الله ويجازى بما يفعل أو يقول. قال تعالى: **فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ**^(١)، وقال تعالى: **كُلُّ إِنْسَانٍ لَّزِمْنَا طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ، وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مِنْشُورًا**^(٢) فالإسلام منح الإنسان حقوقاً ل يتمتع بصفة الإنسانية ثم قيد هذه الحقوق لكي لا تمارس بشكل يصيب الآخرين بالأذى فجعل هذا المبدأ من أهم وسائل حماية الحقوق وضمانها، لذلك عمل على تقوية الوازع الديني في نفوس الأفراد ليكون حائلاً يقف أمام التعدي على حقوق الآخرين ومنها حقوق المرأة^(٣).

وإقراراً لشخصية المرأة المستقلة عن الرجل وتساويهما في الحقوق والواجبات قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): **"إِنَّمَا النِّسَاءُ شِقَاقُ الرِّجَالِ"**، وقال الله تعالى: **"وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ"**^(٤).

١. سورة الزلزلة، ٩٩/ ٧- ٨.

٢. سورة الإسراء، ١٧/ ١٣.

٣. مناصر حموده، الحماية الدولية للمرأة، ص ٢٩٣- ٢٩٤.

٤. سورة التوبة، ٩/ ٧١.

إذن المرأة ملزمة بممارسة الدور الإصلاحي لتأدية رسالة الإسلام على اختلاف المستويات، وقد أشار الله - عز وجل - إلى حقها في المطالبة بحقوقها، قال تعالى: 'قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ، وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ'^(١). كما أشار إلى حقوقها في الإلءاء بصوتها للمبايعة تأكيداً لها باستقلاليتها أسوة بالرجل^(٢)، فقال عز وجل: 'يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِيَنَّ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعُهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ'^(٣).

في صدر الإسلام أتاحت للمرأة فرص ممارسة حقوقها والمطالبة بها، فالمصادر الإسلامية تروي كثيراً من المواقف والنماذج الدالة على وعيها وثقتها بنفسها وقوة شخصيتها. ومن تلك المواقف: تقديم أم سلمة المشورة للرسول (صلى الله عليه وسلم) يوم الحديبية، وجدل خولة بنت ثعلبة مع الرسول (صلى الله عليه وسلم) حول ظهار زوجها منها، ومواجهة أم سلمة لعمر بن الخطاب يوم إنكاره على نساء النبي مراجعتن له (صلى الله عليه وسلم)، والاهتمام البالغ من حفصة بنت عمر بن الخطاب بأزمة الخلافة بعد موت أبيها^(٤).

٢. مدخل إلى حقوق المرأة

يعد موضوع حقوق المرأة فرعاً من فروع حقوق الإنسان التي تتكفل بضماناتها قوانين واتفاقيات دولية رسمية معترف بها، وموقع عليها من قبل مجموعة من الدول المختلفة الأجنبية منها والعربية؛ وضعت هذه القوانين لتصون كرامة المرأة وتحفظ حقوقها وتعطي شأنها في المجتمعات لتعيدها إلى مكانتها الإنسانية. وقد ساهم التعليم وانتشار الوعي بحقوق الإنسان عامة - والاهتمام بتعليم المرأة على وجه الخصوص - في حصولها على المعارف التي دافعتها بها إلى المطالبة بحقوقها وتوسعت الحركات النسوية والمنظمات الحقوقية المناضلة من أجل تمكينها فكانت لها أثارا إيجابية على تمكين المرأة في الوطن العربي.

١. سورة المجادلة، ٥٨ / ١.

٢. منال علك، مبدأ عدم التمييز ضد المرأة، ص ١٢٠ - ١٢١.

٣. سورة الممتحنة، ٦٠ / ١٢.

٤. عبد الحليم أبو شقة، تحرير المرأة، ١٨٥ / ٢.

لقد مرت المرأة بمنعطفات تاريخية ومراحل عديدة- نتيجة التمييز الواقع ضدها من المجتمعات الأبوية التي لا تعترف بإنسانيتها وقدراتها وإمكاناتها- إلى أن استطاعت أن تنال حقوقها. وتشير كثير من الدراسات إلى أن أسباب تدني مشاركة المرأة في الحياة العامة يعود إلى ثقافة كل مجتمع وقيمه الموروثة، كما أن ضعف تمكينها من حقوقها يعزى إلى عدم حصولها على الحرية والديمقراطية.

وترى الكيومي (٢٠١١) أن من أهم العوامل المؤثرة في مشاركة المرأة هي: نظرة المجتمع إليها، وكذلك نظرتها إلى ذاتها ودورها في المجتمع، كما يؤثر مستواها التعليمي في مشاركتها، وكذلك درجة استقلالها الاقتصادي عن الرجل، ولا تغفل العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة وطبيعة الثقافة والقوانين المنظمة لحقوقها والتي لها الأثر الأعظم في الحد من تمكينها والنهوض بها^(١).

ثمة مؤتمرات واتفاقيات عديدة شكلت منطلقات الإصلاح في أوضاع المرأة حول العالم، ولم تغب الدول العربية عن حضورها أو الانضمام إليها أو التوقيع عليها كاعتراف منها بمكانة المرأة وسعيها إلى تمكينها والنهوض بها. وهنا نعرض عددا منها على الصعيدين الدولي والعربي، كما يلي:

- المنطلقات الدولية لحقوق المرأة

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)
- الاتفاقيات المتعلقة بالقضاء على الاتجار بالبشر واستخدامهم لأغراض الدعارة (١٩٤٣)
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٦٥)
- العهد الدولي المتعلق بالحقوق السياسية والمدنية (١٩٦٦)
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "CEDAW" (١٩٧٩)
- اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩)
- الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة (١٩٩٣)
- منهاج عمل بيجين بمحاوره الإثنى عشر (١٩٩٥)

١. أمل الكيومي، تمكين المشاركة السياسية للمرأة العمانية، ص ٩٦.

• الأهداف الإنمائية للألفية (٢٠٠٠)

- دراسة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف ضد المرأة (٢٠٠٦)
- قرار مجلس الأمن ١٨٢٠ حول العنف الجنسي ضد الفتيات والنساء في النزاعات المسلحة (٢٠٠٨)

- المنطلقات العربية لحقوق المرأة

- الميثاق العربي لحقوق الإنسان (٢٠٠٤)
- إعلان الرباط بمناسبة انعقاد المنتدى المتوسطي الأول لمحاربة العنف ضد النساء (٢٠٠٥)
- إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام (٢٠٠٨)
- إستراتيجية النهوض بالمرأة العربية
- السياسات العامة لمنظمة المرأة العربية^(١).

وتعد اتفاقية سيداو (CEDAW - ١٩٧٩) من أهم تلك الاتفاقيات، ففي أكتوبر ٢٠١١ وصل عدد الدول الأطراف فيها إلى (١٨٧) دولة^(٢). ويمكننا تقسيم الدول العربية الأطراف فيها- ما عدا السودان والصومال- إلى ثلاث مراحل بحسب سنة التصديق عليها كالآتي:

- مرحلة الثمانينات: تميزت بتصديق خمس دول عربية وهي: مصر (١٩٨١)، ثم اليمن (١٩٨٤)، فتونس (١٩٨٥)، فالعراق (١٩٨٦)، ثم ليبيا (١٩٨٩)؛

- مرحلة التسعينات: صادقت فيها سبع دول وهي: الأردن (١٩٩٢)، فالمغرب (١٩٩٣)، فالكويت وجزر القمر (١٩٩٤)، ثم الجزائر (١٩٩٦)، فلبنان (١٩٩٧)، فجيبوتي (١٩٩٨)؛

- مرحلة عام ٢٠٠٠ وما بعده: شهدت تصديق ثمانية دول أخرى وهي: السعودية (٢٠٠٠)، فموريتانيا (٢٠٠١)، فالحرين (٢٠٠٢)، فسوريا (٢٠٠٣)، فالإمارات (٢٠٠٤)، ثم سلطنة عُمان (٢٠٠٦)^(٣)، إلى أن اتضمت كلا من قطر وفلسطين في (٢٠٠٩)^(٤).

١. أبو غزالة، هيفاء، وآخرون، الإستراتيجية العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، ص ٢١- ٢٢.

٢. الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة: الدورة ٦٧، ص ٤٨.

٣. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ص ٧- ٨.

٣. تمكين المرأة في سلطنة عُمان

أولت سلطنة عُمان - منذ نهضتها المباركة - جل اهتمامها بالإنسان العُماني باعتباره ثروة وطنية لا بد من تميته والعناية به، ولم يكن ذلك الاهتمام مقتصرًا على الرجل فحسب بل نالت المرأة الاهتمام والعناية من لدن صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المفدى، وكانت ذلك موقفًا اعتمدته الحكومة الرشيدة منذ نهضتها، فأعطيت المرأة الأولوية في سلم اهتماماتها، لتحصد العديد من المزايا وتجنّي الكثير من الحقوق في مجالات الحياة جميعها، فتكون لها بصماتها البارزة وإنجازاتها العظيمة في تنمية المجتمع العُماني والنهوض به.

لقد تبلور التشريع العُماني في ضوء أحكام الدين الإسلامي طبقًا للمادة (٢) من النظام الأساسي للدولة، فأصدرت العديد من القوانين المنظمة لحياة الأفراد وتكفل حقوق المرأة، منها: قانون الأحوال الشخصية (٩٧/٣٢)، وقانون الخدمة المدنية (١٢٠ / ٢٠٠٤)، وقانون العمل العُماني (٣٥ / ٢٠٠٣)، وقانون الجزاء (٧ / ٧٤)، وقانون الضمان الاجتماعي (٨٧ / ٨٤) ... وغيرها.

ففي النظام الأساسي للدولة رقم (١٠١ / ٩٦) تنص المادة (١٧) على أن "المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو المذهب....". وبذلك يكفل التشريع مبدأ المساواة للمرأة.

وتأكيدًا للاهتمام الجاد بالمرأة انضمت سلطنة عُمان إلى عدة اتفاقيات وإعلانات دولية وعربية تتعلق بحقوق المرأة وصادقت مؤخرًا على اتفاقية (CEDAW) بمرسوم التصديق رقم: (٢٠٠٥/٤٢)، بعد أن صادقت على إنشاء منظمة المرأة العربية بموجب المرسوم السلطاني رقم (٩٤ / ٢٠٠٢)^(١)، لتؤكد اهتمامها المتواصل بتمكين المرأة في جميع ميادين الحياة السياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

١. هيفاء أبو غزالة، مؤشرات كمية ونوعية، ص ٣٧.

٢. وزارة الاقتصاد الوطني، المرأة العُمانية، ص ٢.

فعلى الصعيد السياسي، يحق للمرأة العُمانية المشاركة في جميع الأنشطة السياسية والمدنية مثل: حق التصويت في الانتخابات، والترشح للمجالس الشعبية والنيابية، وحرية التعبير عن الرأي، والمساواة أمام القانون^(١). وللنساء العُمانية حق الترشح كعضوات في المجالس البرلمانية كمجلس الدولة ومجلس الشورى والمجلس البلدي مثلن مثل الرجال، فعلى سبيل المثال: في الدورة السادسة من مجلس الشورى (٢٠٠٧ - ٢٠١١) بلغ عدد المترشحات (٢١) امرأة وكان عدد المترشحين (٦١١) رجلاً^(٢)، ثم ارتفع عددهن في الفترة السابعة (٢٠١٢ - ٢٠١٦) إلى (٧٧) امرأة مقابل (١٠٥٦) رجلاً، أي بنسبة ٦,٨% من إجمالي أعداد المترشحين وفازت منهن امرأة واحدة^(٣). أما أعداد الناخبات من الإناث فقد ارتفعت من نسبة ١١,٠٧% في الفترة الثالثة (١٩٩٧ - ٢٠٠٠) من الانتخابات إلى نسبة ٤٠% في الفترة السادسة (٢٠٠٧ - ٢٠١١)^(٤).

وفي مجلس الدولة تم تعيين (٤) عضوات من أصل (٤١) عضواً عام ١٩٩٧، وزاد عددهن إلى (٩) عضوات في الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٦) لتبلغ نسبتهن ١٥% من إجمالي عدد أعضاء تلك الفترة. ويتمثل المرأة في مجلسي الشورى وعمان أتيحت لها فرصة المشاركة في دراسة القضايا والمشاريع التي تهم المجتمع وتناقشها لتكون فاعلة في المشاركة السياسية^(٥). وتلك الزيادة في أعداد المترشحات والناخبات وعضوات المجالس تشير إلى أن التوعية المستمرة بأهمية مشاركة المرأة السياسية ساهمت في تعديل اتجاهات الأفراد نحو حقها في هذه المشاركة وبالتالي تعديل سلوكهم وقبول التصويت للمرأة وترشيحها لمثل تلك المناصب.

على صعيد الحقوق الاجتماعية، كفل التشريع العُماني حقوق المرأة وصان كرامتها وحفظها بما سنه من قوانين، منها على سبيل المثال قانون الأحوال الشخصية الذي أقر لها سائر حقوقها كضمان حق الزوجة في الاحتفاظ باسمها بعد الزواج، وحقها في إدارة ممتلكاتها الخاصة، إضافة إلى حقها في الطلاق وفقاً للأسباب التي أوردها القانون كالضرر والشقاق، ولها أيضاً حق الخلع وفق الأحكام المنظمة له^(٦).

١. أمل الكيومي، تمكين المشاركة السياسية للمرأة العُمانية، ص ٩٤.
٢. سعيدة الفارسي، تقييم العملية الانتخابية للمرأة العُمانية في مجلس الشورى، ص ٣٤.
٣. وزارة الداخلية، تشكيل مجلس الشورى وأجهزته الرئيسية للفترة السابعة، ص ٤٥.
٤. سيف المعمر، دور التربية في تمكين المرأة العُمانية، ص ١٦.
٥. محمد المصري، تقرير إقليمي حول موقف الدول العربية من تنفيذ التوصيات الصادرة عن منتدى المرأة والقانون، ص ٢١٧.
٦. أنظر: قانون الأحوال الشخصية، الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٧/٣٢.

كما تحصل المرأة على الضمان الاجتماعي وتستفيد من مميزاته، فقد جاء في المادة (٢) من الباب الثاني لقانون الضمان الاجتماعي الصادر أنه يحق للمرأة- في حالات معينة- في الحصول على معاش شهري وفق أحكام هذا القانون: الأرملة والمطلقة والمهجورة والعاجزة... من جانب آخر يتم مساعدة أفراد أسر الضمان الاجتماعي ومن في حكمهم من أجل كسب مهارات للاعتماد على النفس من خلال بعض المشروعات الحرفية والخدمية كمشروعات الغزل والنسيج والمواد الغذائية والسعفيات لتتحول هذه الأسر إلى أسر منتجة. ويضاف إلى ذلك مزايا أخرى تحصل عليها مثل: تخصيص قطع أراضي سكنية وسكنية تجارية، ومنحة العيدين، ومنحة تأديبة فريضة الحج، والمساعدات المالية الطارئة، والإعفاء من رسوم الخدمات العامة، ومنح الدراسة الجامعية للأبناء على نفقة الدولة.

وفي المجال الصحي، تأتي السلطنة في مراتب متقدمة في مؤشراتها الصحية، فقد احتلت المرتبة السابعة في معدل خفض وفيات الأمهات من كل مائة ألف ولادة حية بمعدل (١٨,٥)^(١). كما توفر الرعاية الصحية الشاملة والمستمرة للأمهات والأطفال، مما يساهم في خفض معدلات الأمراض والوفيات إلى أدنى حد ممكن من خلال مجموعة من البرامج النوعية للتعامل مع المشكلات المرضية المنتشرة، والاهتمام بالأم الحامل وتوفير خدمات الأمومة الآمنة، ورفع الوعي الصحي لدى أفراد المجتمع العُماني، وكذلك تقديم خدمات الصحة المدرسية للطلبة من كلا الجنسين. وثمة برامج معنية بالمرأة تقدم في هذا المجال منها: برنامج رعاية الأمومة والطفولة، وبرنامج المباحدة بين الولادات، وبرنامج علاج العقم، ومكافحة السرطان، ومكافحة فقر الدم عند الحوامل، وبرنامج التنقيف الصحي للأمراض الوراثية وفترة الحمل وما بعدها وصحة الطفل^(٢).

أما على صعيد التعليم، فقد اهتمت السلطنة بتوفير الخدمات التعليمية على رأس أولويات النهوض الاجتماعي والاقتصادي للبلاد إلى أن وصلت نسبة الإثاث في مجال التعليم معدلات تناهز نسبة الذكور في جميع المراحل التعليمية، إذ تشير إحصائيات المدارس الحكومية للعام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢م أن عدد الطلاب بلغ (٢٦٠٤٨٣) كما بلغ عدد الطالبات (٢٥٦٥٧٠) بمجموع بلغ قدره (٥١٧٠٥٣) طالباً وطالبة^(٣).

١. أحمد الرواحي، السلطنة في تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٩، ص ١٥.

٢. أسية الزياوي، ومحمود عبدالعاطي، مشروعات الدراسات المسحية بمنظمة المرأة العربية: المجال الصحي في سلطنة عمان، ص ٨٦- ٨٧.

٣. المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، نشرة إحصاء التعليم العام، ص ١٠.

وقد تفضل حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم بمكرمة سامية سنوية وهي تخصيص بعثة برسوم دراسية كاملة لدارسة البكالوريوس في مؤسسات التعليم العالي الخاصة داخل السلطنة لـ (٥٠٠) طالبة من مخرجات شهادة دبلوم التعليم العام أو ما يعادلها منذ العام الدراسي ٢٠٠٩ - ٢٠١٠، على أن تكون أولئك الطالبات حاصلات على معدل دراسي يزيد عن ٨٠% وهذا يدل على حرصه العظيم على تعليم المرأة والنهوض بها.

كما تعمل النساء في الهيئات التدريسية لمدارس التعليم الأساسي الحكومية بنسبة ٧١% في وظيفة معلمة وبنسبة ٦٤% في وظيفة إدارية من إجمالي عدد الموظفين العمانيين^(١)، وهي نسبة مرتفعة إلى حد ملحوظ ويمكننا أن نعزي ذلك إلى سبب رئيس هو أن مرحلة التعليم الأساسي تتضمن ثلاث مراحل تعليمية تكون كوادرات التدريس نسائية في مرحلتها الأولى المختلطة للصفوف (١-٤)، ثم في المرحلة الثانية (٥-١٠) ومرحلة ما بعد التعليم الأساسي (١١-١٢) يفصل الجنسين وتكون كوادرات التدريس وإدارتها مماثلة لجنس الطلبة بتلك المدارس في معظم المدارس.

وبالرغم من معاناة النساء حول العالم من الأمية فإن سلطنة عُمان استطاعت أن تخفض معدلات الأمية بين السكان - ممن هم في عمر ١٥ سنة فأكثر - من ٣٤% عام ٢٠٠٠ إلى ٢٩,٤% عام ٢٠٠٥م. لكن ثمة فجوة نوعية كبيرة في فرص التدريب، إذ بلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين في الاستفادة من التدريب داخل السلطنة ٠,٢١. ولا يمكن الاستناد إلى عزوف المرأة عن الاستفادة من هذه الفرص التدريبية أو المحددات الاجتماعية والثقافية التقليدية كسبب لخفض مشاركتها إذ بلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين ٠,٤١ في الاستفادة من التدريب خارج السلطنة^(٢).

أما في مجال الحقوق الاقتصادية، فتعد مشاركة المرأة العُمانية في المجالات الاقتصادية من الأمور المهمة ذات الإسهام الفعال في المجتمع، فهي تقوم بدور مهم في تنمية قطاعات العمل كافة، وتمكنت من إثبات قدرتها وكفاءتها وإبراز إمكانياتها في تأسيس العديد من المشاريع الاقتصادية الحيوية، إذ يشهد سوق العمل العُماني نمواً متزايداً للمرأة في النشاط الاقتصادي والقوى العاملة خلال السنوات الأخيرة، وهناك جيل جديد يتحرك نحو ساحة الأعمال الحرة في أكثر من مجال يتطلب منها ضرورة استثمار قدراتها وطاقاتها مستعينة بعلمها وخبراتها بدون حدود لمواصلة ازدهار النهضة العمانية وجني ثمارها الكاملة، والمساهمة في الأنشطة الاقتصادية لتكون أحد الروافد الأساسية للطاقت البشرية اللازمة لتلبية الاحتياجات المستقبلية للبلاد من القوى العاملة، التي تجعلها أكثر ثقة وأملاً بمستقبل بلادها^(٣).

١. وزارة الاقتصاد الوطني، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٠، ص ٢١.

٢. اللجنة الوطنية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التقرير الوطني لسلطنة عُمان، ببجين +١٥، ص ١٨ - ٢٠.

٣. هنادي المسن، دور المرأة العمانية في الاقتصاد العُماني، ص ٧٧.

كما لم تقتصر مساهمة المرأة في تعزيز الاقتصاد الوطني على عملها في القطاع الحكومي والخاص، بل تجاوزتهما لنتج وهي في بيتها من خلال قيامها بمشاريع صغيرة كتصنيع الأغذية والمنسوجات والإنتاج النباتي والحيواني، ومنها أيضا خدمات الحضانات المنزلية، وتصنيع البخور والعطور. ومن الأمثلة الأكثر حداثة إنتاج البرمجيات الحاسوبية والاستشارات والقيام بالأنشطة الإنتاجية عن بُعد باستخدام شبكة المعلومات الدولية إذ تتم عمليات التصنيع والإنتاج والتجهيز داخل المنزل، كما يتم تسويقها بشكل مباشر للمستهلك، أو عن طريق الوسيط إذ أن كثيرا من هذه الأعمال يتم تنظيمها وممارستها ضمن معايير وشروط اقتصادية^(١).

ويشير الإحصاء السنوي للعاملين في القطاع الحكومي أنه في عام ٢٠٠٢ بلغ عدد النساء العاملات في الخدمة المدنية (٢٤٠٦٤) موظفة، وفي عام ٢٠١١ زاد عددهن ليصل إلى (٦٠٢٢١) موظفة^(٢)، وهي زيادة تفوق ضعف عددهن في عام ٢٠٠٢، مما يشير إلى تزايد أعدادهن وقدرتهن على النجاح في مجالات العمل.

لقد استطاعت المرأة العمانية في فترة وجيزة أن تبرز دورها كسيدة أعمال، وشاركت في مجلس رجال الأعمال إضافة إلى عضويتها في غرفة تجارة وصناعة عمان، وازدادت مشاركتها في الأعمال الحرة، ودورها التقليدي في مجال الإنتاج الحرفي والتجاري من داخل المنزل.

وبالنظر إلى ما سبق طرحه حول واقع حقوق المرأة العمانية وتمكينها نجد أنها نالت الاهتمام الكبير الذي مهد لها طرق المستقبل وفتح لها أبواب التقدم والتطور، فاليوم تعيش المرأة العمانية بعزة وكرامة محافظة على إنسانيتها ومتطلعة إلى مستقبل باهر تحقق فيه طموحاتها وآمالها وتثبت فيه للجميع أنها قادرة على بناء دولة عصرية حديثة.

٤. الاتجاهات والعوامل المؤثرة في تشكيلها

يعرف الاتجاه (Attitude) بأنه حالة وجدانية قائمة وراء رأي الشخص أو اعتقاده بموضوع معين من حيث رفضه لهذا الموضوع أو قبوله ودرجة هذا الرفض أو القبول، وهو حالة من الاستعداد العقلي والعصبي تنشأ خلال التجارب والخبرات التي تمر بالإنسان وتؤثر في استجاباته تجاه مواضيع معينة تجعله يقبل عليها ويفضلها. وبالتالي عرف منور اتجاه الشباب نحو تعليم المرأة وعملها بأنه "اعتقاد الشباب الجامعي وأفكاره ومشاعره من حيث القبول والرفض لقضيتي تعليم المرأة وعملها"^(٣)، كما عرف الجندي موقفهم نحو توليها الوظائف الإدارية القيادية بأنه "موقف أفراد عينة البحث من عمل المرأة في الوظائف الإدارية القيادية سواء بالتأييد أو الرفض"^(٤).

١. صلاح المعولي، التقريب بين احتياجات الشركات الكبيرة وما تقدمه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمرأة، ص ٦٤.

٢. المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٢، الفصل الرابع: العمالة.

٣. منور نجم، اتجاهات الشباب الجامعي الفلسطيني نحو قضايا المرأة في مجالي التعليم والعمل، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، ص ٥٧٣.

٤. نزيه الجندي، اتجاهات العاملين والعاملات العُمانيين نحو تولي المرأة الوظائف الإدارية القيادية: دراسة ميدانية في ولايات مسقط وصحار والرساتاق، مجلة جامعة دمشق، ص ١٩١.

وللاتجاه ثلاثة مكونات أساسية هي:

– المكون العاطفي (الوجداني): وهو مشاعر الشخص ورغباته نحو الموضوع، وإقباله عليه أو نفوره منه، وحبه أو كرهه له،

– المكون المعرفي: يتكون من إدراك الشخص الموضوع ومعتقداته عنه وأفكاره التي يحملها عنه، كذلك الحجج التي يتقبلها الشخص نحو الموضوع،

– المكون السلوكي: يشير إلى نزعة الفرد للسلوك وفق أنماط محددة في مواقف معينة، فالاتجاهات تعمل كموجهات للسلوك، حيث تدفع الفرد إلى العمل وفق الاتجاه الذي يتبناه^(١).

ثمة عوامل تؤثر في تكوين الاتجاهات عند الأفراد أبرزها: الإطار الثقافي والجماعات المختلفة التي ينتمي إليها، وأيضاً معلوماته وأفكاره ومبادئه والحقائق والمعتقدات التي يمتلكها تؤثر في نوع اتجاهاته، وكذلك علاقاته الاجتماعية، فالإنسان يعيش في إطار ثقافي يتألف من العادات والتقاليد والاتجاهات والمعتقدات التي تتفاعل جميعها ديناميكياً لتؤثر فيه من خلال علاقاته الاجتماعية وبيئته، وهذا الإطار هو من أهم محددات اتجاهات الفرد، إذ يظهر التطبيع الاجتماعي من الآباء على أبنائهم كقوة مؤثر في تحديد اتجاهاتهم، وتؤكد مدرسة التحليل النفسي أن اتجاهاتنا نحو الناس تعلمناها من محيط الأسرة، كما تتأثر بالعلاقات الاجتماعية^(٢).

إن أكثر الاتجاهات تكتسب منذ مرحلة الطفولة، إلا أنها تكون قابلة للتعديل والتغيير، وثمة مؤثرات تقوم بدور المعدل والمقوم لاتجاهات الفرد: كالتنشئة الاجتماعية، والتعليم المدرسي، وخبرات الحياة اليومية، ووسائل الإعلام، وغيرها. فلا يمكن القول بأن هناك مصدر واحد أو مؤسسة بعينها تتحمل وحدها تبعات هذا التأثير وذلك التغيير. فالاتجاه نحو موضوع ما يتشكل لدى الأفراد بامتزاج مجموعة من تلك العوامل والمؤثرات، مما يؤدي إلى بلورة هوية الفرد وشخصيته، وستقتصر دراستنا على تأثير كل من: الأسرة والتنشئة الاجتماعية، والمدرسة، ووسائل الإعلام.

١. منور نجم، "اتجاهات الشباب الجامعي الفلسطيني نحو قضايا المرأة في مجالي التعليم والعمل"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، ص ٥٧٤.

٢. انتصار يونس، السلوك الإنساني، ص ٢٧٩-٢٨١.

٤.١. الأسرة والتنشئة الاجتماعية

تعرف التنشئة الاجتماعية بأنها عملية- يتم فيها ومن خلالها- دمج ثقافة المجتمع في الفرد، ودمج الفرد في ثقافة المجتمع، وتعني أيضا الانتقال بالإنسان من حالته البيولوجية إلى حالته الاجتماعية. ويتوقف دور الأسرة في تنشئة أبنائها على عدة عوامل أهمها: تركيبها والجو العاطفي السائدة بين أفرادها، ومستواها الاجتماعي والاقتصادي. كما تكتسب الأسرة مكانتها العظيمة في عملية التنشئة من كونها الحاضنة الأولى للطفل وكذلك من أهمية سنوات الطفولة الأولى وسرعة نمو الطفل فيها، إذ تشير الدراسات إلى أن دماغ الطفل يصل إلى ٩٠% من وزنه في سن الخامسة، وإلى ٩٥% من وزنه في سن العاشرة، فكانت قدرات الطفل على التعلم في هذه المرحلة أن يكتسب ٣٣% من معارفه في السادسة من العمر ثم ترتفع هذه النسبة إلى ٧٥% في الثالثة عشر من عمره لتصل إلى تمامها ١٠٠% في سن الثامنة عشر^(١). وبالتالي تكمن أهمية تنشئة الطفل في أحضان أسرته في قدرتها على رعايته والعناية به وفق فهمها لطبيعة النمو وإدراك كيفية التعامل مع الطفل وتوظيف العلم والمعرفة لصالح نموه بشكل متكامل وبصحة نفسية متوازنة.

وتنقسم اتجاهات التنشئة الاجتماعية إلى قسمين:

أ. الاتجاهات التقليدية: وهي اتجاهات لا تستند إلى معطيات التجربة العلمية الرصينة بل تقوم على أساليب تربوية تقليدية. ومن أمطها: الاتجاه التسلطي، واتجاه الترك والإهمال، واتجاه الحماية الزائدة، واتجاه التذبذب في المعاملة، واتجاه التدليل، واتجاه المحابة والفرقة. وهي جميعها تعتمد على درجة السلطة الأسرية الواقعة على الطفل. وثمة عوامل تحدد أسلوب الاتجاه السائد في التنشئة الاجتماعية منها: مستويات الأسرة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعمر الوالدين، والفرق العمري بينهما، وعمر الطفل، ومكانته بين أخوته... وغير ذلك من العوامل^(٢).

ب. الاتجاهات العلمية الحديثة: تعتمد هذه الاتجاهات على منظومة الأسس العلمية والنفسية والاجتماعية وتطلق من معطيات علم النفس والاجتماع والإنتولوجيا (ontology) التربوية. ومن هذه الأسس علم

١. علي وطفة، الأسس العلمية في التنشئة الاجتماعية، ص ٥- ٦.

٢. علي وطفة، الأسس العلمية في التنشئة الاجتماعية، ص ٨- ٩.

النمو الفسيولوجي، وعلم النفس التربوي، ومراحل النمو النفسي للطفل، ومبدأ إرضاء الحاجات النفسية والاجتماعية للطفل (مثل تصنيف أبراهام أوسلو)^(١).

كما تؤكد الدراسات النفسية أهمية سنوات الطفولة في تكوين شخصية الفرد واتجاهاته وتفضيلاته وتوجهاته. فالفترة المحصورة بين عمر (٣ - ١٣) سنة تشهد مرحلة حاسمة لتشكل اتجاهات الفرد واكتسابه القيم الأساسية إزاء المجتمع. فعلى سبيل المثال تتأسس اتجاهات الفرد نحو المشاركة السياسية قبل سن ١٨ إذ تتبلور داخل الأسرة متأثرة بطبيعة العلاقة بين أفرادها والسلطة الأبوية فيها، كما تبدأ التنشئة السياسية لدى الطفل بتنمية الانتماء والولاء للأسرة، وبالتالي يتشرب قيم الانتماء والولاء للوطن الذي يعيش فيه^(٢).

إن أغلب اضطرابات الشخصية التي تظهر عند الفرد الراشد تكون مرتبطة بالاتجاهات التي اكتسبها في مرحلة الطفولة، فالسمات الخاصة بالهوية قلما تكون متكاملة في مرحلة الطفولة، مما ينمي مخاطر الاضطرابات اللاحقة للهوية، فكان من المفيد تثقيف الآباء حول أساليب التربية الحديثة، وتوعيتهم بأنماط التعامل مع الطفل، وسبل حل مشكلاته وتجاوزها لحمايته من مخاطر اضطراب الهوية فيكون بشخصية متوازنة سليمة يحمل اتجاهات إيجابية نحو أفراد أسرته والمحيطين به ونحو مجتمعه ككل فيصبح مواطناً صالحاً فاعلاً في وطنه.

وثمة اتجاهات سلبية كثيرة تبلورها التنشئة الاجتماعية في الرجل نحو المرأة نذكر منها على سبيل المثال أن يفضل الوالدين - غالباً - المولود الذكر على الأنثى، وأن تحاط الفتاة بحماية زائدة عن المعدل الطبيعي، ولا تغفل تأثير الماثور الشعبي بما يحمله من أمثال وموروث ثقافي يتوارثه الأجيال جيلاً بعد جيل، لكنه قد يضم بين طبقاته صوراً نمطية كثيرة ضد المرأة، ومشاهد ضد كرامتها وإنسانيتها، إذ تظهر المرأة فيها وكأنها بلا إدراك، تابعة طيعة للرجل، لا رأي لها، ولا ناقة لها ولا جمل في شؤون الحياة. وتعرض شريم بعض الأمثال ذات الاتجاهات السلبية نحو المرأة كأن يقال: "دفن البنات من المكرمات"، و"طاعة النساء تورث الندم"، و"هم البنات للممات"، و"المرأة ما لها إلا بيتها"^(٣)، فهذه الأمثال تغرس فيه أفكاراً وتصورات معادية للمرأة يحملها طوال حياته.

١. علي وطفة، الأسس العلمية في التنشئة الاجتماعية، ص ١١.

٢. هاشم الطويل، ومنى أبو درويش، "مستوى إدراك المرأة لدورها في تنشئة أبنائها سياسياً: دراسة ميدانية لمدينة معان الأردنية"، شؤون اجتماعية، ص ٦٨ - ٦٩.

٣. رعدة شريم، "المرأة في الأمثال والأقوال"، مجلة العلوم التربوية، ص ٦٠ - ٦١.

تعتبر المدرسة أولى مؤسسات المجتمع المعنية بتنشئة أبنائه وتعليمهم القيم الاجتماعية السائدة فيه، فهي تساهم في تحديد الدور الاجتماعي للفرد وتكوين اتجاهاته نحو الآخرين من خلال النماذج التي تقدمها سواء في مضامين المناهج والكتب المدرسية، أم في أساليب التعلم والأنشطة التي تقدمها المدرسة. ناهيك عن الصور النمطية المعروضة في الكتب المدرسية والتي قد ترسخ في أذهان الأطفال اتجاهات إيجابية أو سلبية نحو المرأة. فعلى سبيل المثال تعطى الأدوار الأسطورية البطولية لوصف الفتیان فيوجه نظرهم بفوقية تجاه الفتيات مما جعلهم يشعرون بأنهم قيمون عليهن، وفي المقابل تشعر الفتيات بأنهن الجنس الأقل شأنًا^(١).

وقد يشعر الطفل منذ بداية الحياة المدرسية بالفروق بين الجنسين عبر المعرفة المدرسية والممارسات التربوية، فالأم في كتب اللغة العربية غالباً ما تقدم صورتها في أعمال المنزل وتدبيره، وأن أغلب التمارين تتطلب من الطفل أن يصف عمل الأب والأم، فيسأل: ماذا تفعل الأم في المنزل؟ فتكون الإجابة أنها تطبخ أو تنظف أو تعتني بأطفالها أو تتحدث إلى جاراتها. وعلى خلاف ذلك تكون الإجابة عن فعل الأب بأنه يقرأ أو يكتب أو يمارس الرياضة.... وهذه الصور النمطية للأم والأب غالباً ما تظهر في كتب القراءة للمرحلة الأولى من التعليم، وهو فعل ليس عفوي بل هو عمل موجه ومقصود وأيديولوجي وبالتالي تأخذ تلك الصور دلالات تقلل من شأن المرأة وتعلي من شأن الرجل^(٢)؛ لأنها تغرس في نفس الطفل أفكاراً ومعتقدات سلبية نحو الأم وبالتالي نحو المرأة ككل وهو ما يبني لديه اتجاهات سلبية يظهر صداها كلما تقدم في العمر.

كما تظهر دراسات الجندرية أن كتب القراءة- في المدارس العربية عامة- ما تزال ترسخ الأفكار النمطية والاتجاهات السلبية نحو المرأة، فالكتب المقررة في المدارس تجسد المرأة في إطار الأدوار المنزلية التقليدية مثل الطبخ والغسيل وغيرها، في حين تظهر أن الرجال والأولاد يعملون خارج المنزل، وبذلك تعيد المدرسة تأكيد الأفكار النمطية ضد المرأة، كما يعتقد علماء الاجتماع الوظيفي بأن المدارس والنظام التعليمي يشكلان جسراً بين الأسرة والمدرسة لإعداد الأبناء للأدوار المستقبلية^(٣).

١. هيفاء أبو غزالة، وشيرين شكري، الكاشف، ص ٢٨.

٢. علي وطفة، "الاستلاب الرمزي للمرأة في دول الخليج العربية"، مجلة آراء حول الخليج، ص ٢٩-٣٠.

٣. لبنى القاضي، "المرأة والتعليم في العالم العربي"، مجلة شؤون اجتماعية، ص ١٤٢-١٤٣.

الإعلام هو من أكثر وسائل التأثير في الاتجاهات، وهو أيضا أكثر الوسائل التي تقدم النماذج التمييزية بين الجنسين، فمن خلال وسائله المتنوعة- المسموعة منها والمرئية- يلاحظ أن الرجال يتبوعون أعلى المراكز الحكومية والبرلمانية السياسة والأحزاب، بينما لا تظهر المرأة في تلك المراكز- وإن وجدت فقد تكون في مراكز ثانوية ومهمشة- كما تصور أغلب المشاهد المعروضة أن الرجل قادر على القيام بجميع الأعمال بينما تصور المرأة بأنها محصورة بين جدران المنزل، وذلك بهدف التقليل من أهمية عملها داخل المنزل وخارجه. أما الإعلام المكتوب فإنه اعتاد على أن يبث صفحات خاصة بالمرأة تهتم بالأزياء والطبخ والتجميل وتربية الأطفال وعرض مشاكلها الخاصة، ثم تطرح بعض المواضيع التي لها علاقة بنشاطات المرأة في المجالات الاجتماعية إلا أن معظمها لا يعبر عن حقيقة دورها في المجتمع، إذ يبدو وكأنه لا خيار آخر أمام النساء سوى لعب الدور التقليدي الذي صمم لهن^(١).

وتعرض وسائل الإعلام العربية صورا نمطية متحيزة ضد المرأة، مما يحول دون تغيير النظرة التقليدية إليها ويرسخ لدى الفرد اتجاهات سلبية نحو المرأة وحقوقها، وتزداد خطورة الوضع حين يتبين أن الوطن العربي يصله حوالي (٣٤٠٥) قناة فضائية، منها (٨٨٦) قناة غير مشفرة، بينما توجد (١١٦) قناة عربية معظمها تقدم مضامين غربية والبعض منها يعرض مضامين عربية تشوه صورة المرأة: كبعض المسلسلات، والأغاني المصورة، والإعلانات التلفازية، وعروض الأزياء التي تستعمل المرأة كجسد جميل ووسيلة للإغراء^(٢).

مما تقدم يلفتنا اهتمام السلطنة بالمرأة العمانية والسعي إلى تذليل سبل تمكينها والنهوض بها، وبالرغم من ذلك فإن أساليب التنشئة الاجتماعية والصور النمطية المعروضة عن المرأة في المناهج المدرسية وعبر وسائل الإعلام ما تزال توجج اتجاهات الأفراد بصورة سلبية نحو المرأة لتجعلهم ضد تمكينها وتقف حجر عثرة أمام النهوض بها في المجتمع. فإذا كانت التنشئة الاجتماعية متعصبة للرجل ومكبلة للمرأة، وعندما تصبح المدرسة

١. هيفاء أبو غزالة، وشيرين شكري، الكاشف، ص ٢٨.

٢. عاطف العبد، "صورة المرأة في وسائل الإعلام: دراسة توثيقية لنماذج من البحوث العربية"، الدراسات الإعلامية، ص ٢٦- ٢٧.

موطننا لتلقين الطلبة أفكارا خاطئة ومعتقدات تثبط مكانة المرأة، ويأتي الإعلام ليرسخ اتجاهات ضد تمكينها، فإته من الصعوبة بمكان تفعيل برامج النهوض بالمرأة في المجتمع لأنها سوف تواجه بالرفض والتعصب والمقاطعة.

لذلك كان من المفيد مراجعة العوامل المختلفة المؤثرة في اتجاهات الأفراد ووضع برامج لتعديلها وتوجيهها بصورة تتماشى وأهداف النهوض بالمرأة من خلال استعراض نتائج دراسات بحثت في موضوع الاتجاه نحو حقوق المرأة والوعي بها وهو ما سنعرضه فيما يلي.

خامساً: الدراسات السابقة

تتجه الدراسات التربوية والاجتماعية إلى البحث في قضايا المرأة المعاصرة وحقوقها، واتجاهات الأفراد نحوها ومستوى وعيهم بها في المجتمعات العربية، وسنهتم في هذا القسم بعرض مجموعة من الدراسات التي تقصت اتجاهات الأفراد نحو الحقوق الإنسانية ووعيهم بها مشيرين إلى مدى استفادتنا منها في دراستنا الحالية.

فدراسة وطفة والأحصاري (٢٠٠٠) بحثت "مواقف طلاب جامعة الكويت من قضايا المساواة بين الرجل والمرأة في ضوء بعض التغيرات التعليمية والاجتماعية"، وطبقت على عينة قوامها (٧١٤) طالب وطالبة، استخدم فيها الباحثان استبانته لقياس مواقف الطلاب واتجاهاتهم من قضية المساواة بين الجنسين في مجالات الحياة ولاسيما فيما يتعلق بقضية المشاركة السياسية للمرأة في مجال العمل السياسي جنباً إلى جنب مع الرجل، ومعرفة أثر الخلفيات الاجتماعية لاتجاهات الطلبة نحو المساواة بين الجنسين. وأظهرت النتائج أن اتجاه العنصر النسائي كان متقدماً وإيجابياً نحو المساواة بين الجنسين، وأن الطلبة سجلوا موقفاً معارضاً بشدة لمبدأ المشاركة السياسية للمرأة، وأن المستوى التعليمي والمهني للابوين يلعب دوراً كبيراً للتأثير في اتجاه طلبة الجامعة نحو مركز المرأة، فكلما زاد المستوى التعليمي للابوين صعوداً زاد الاتجاه الإيجابي للابناء نحو مبدأ المساواة بين الجنسين، وكذلك تؤثر طبيعة عمل الأم بصورة كبيرة في اتجاهاتهم واتجاهات الطلبة في الكليات العلمية أكبر من الكليات الإنسانية، وكذلك المستوى الدراسي يؤثر سلباً في اتجاهات الطلبة نحو مركز المرأة والمساواة بين الجنسين.

وبحث يامازاكي (Yamasaki, ٢٠٠٣) في "تعليم حقوق الإنسان"، إذ هدفت دراسته إلى تعرف أثر برنامج في حقوق الإنسان في طلبة المرحلة الابتدائية معرفيا، وانفعاليا، وأدانيا، وعلى طريقة تعاملهم مع بعضهم، بالإضافة إلى وضع تصور مقترح لتطوير هذا البرنامج، وتكونت العينة من (١٢٠) طالبا وطالبة، كما تكونت أداة الدراسة من مقابلات واستبان. وأظهرت نتائج الدراسة أنه يجب التركيز على دمج البرنامج في الحياة اليومية للطلبة، والتركيز على مواضيع كالتمييز والتحيز والفقر والجوع وغياب العدالة، وإعطاء أمثلة واقعية لانتهاك حقوق الإنسان.

كما بحثت الحجري (٢٠٠٥) صورة المرأة من خلال كتب اللغة العربية العُمانية، واعتمدت منهج تحليل المحتوى لتحليل نصوص الكتب عينة الدراسة، إذ اهتمت بدراسة صور التمييز بين الجنسين في المناهج الدراسية، ونقص تمثيل العنصر النسائي فيها بهدف إثارة الوعي بقضايا النوع الاجتماعي في الخطط والبرامج التربوية ومحاولة تغيير الصورة النمطية الموضوعة في المناهج، فحللت محتواها وبحثت عن الصياغات اللغوية التي ظهرت عليها صورة المرأة، كما استعانت بالاستبيان لتقصي آراء المعلمات والمعلمين بإنتاج تلك الكتب. ومن النتائج التي توصلت إليها أنه ثمة دورا للمرأة العُمانية في إنتاج الكتب، إلا أن دور الرجل ما يزال يتفوق على دورها، كما أوضحت وجود تمييز واضح في توزيع صور محتوى العينة واستحواذ صور الذكور على النصيب الأكبر؛ نظرا لغياب المعايير الواضحة عند تصميم المناهج. وفيما يتعلق بآراء العينة البشرية فقد ظهرت توجهات إيجابية لدى المعلمات حول الصياغة اللغوية لواقع المرأة العُمانية.

في دراسة خليفة (٢٠٠٦) حول "اتجاهات عينة من طلاب قطر نحو تحديث وتنمية الأدوار الاجتماعية والثقافية للمرأة القطرية" التي طبقت الدراسة على عينة قوامها (١٣٦) من طلبة جامعة قطر، أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مقياس الاتجاه نحو الأدوار الاجتماعية والثقافية للمرأة القطرية ومقياس تحديث هذه الأدوار، ومقياس التحديث والتنمية في المجتمع تعزى لمتغير الجنس، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية - بشكل جزئي - في مقياس الاتجاه نحو الأدوار الاجتماعية والثقافية للمرأة القطرية ومقياس تحديث هذه الأدوار، ومقياس التحديث والتنمية في المجتمع تعزى لمتغير عدد سنوات الدراسة، وكشفت عن عدم وجود فروق تعزى إلى أثر التفاعل الثنائي (الجنس وعدد سنوات الدراسة) على مقياس الاتجاهات.

أما دراسة شتات (٢٠٠٦)، عن "تنمية الوعي بالمشاركة السياسية لدى الطالبة الجامعية"، فهدفت إلى بحث واقع التنشئة السياسية والوعي السياسي للفتاة الفلسطينية، وإيضاح واقع مشاركة المرأة في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وبيان رأى المثقفين في كيفية تنمية الوعي السياسي لدى طالبة الجامعة، لوضع تصور مستقبلي لتنمية الوعي السياسي للطلبة. وقد قامت الباحثة بتصميم استبيان لعينة من المثقفين والمنققات والطالبات الجامعيات في المجتمع الفلسطيني، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، ومن نتائجها أن أكثر المعوقات أمام تمكين المرأة من حقوقها السياسية هي العادات والتقاليد ونظرة المجتمع إلى أن السياسة من شأن الرجل، وقدمت تصورا مستقبليا لرسم مسارات تنمية الوعي السياسي بتفعيل دور الجامعة كمؤسسة تربية فاعلة في المجتمع من خلال الأساتذة الجامعيين، والمساقات الدراسية، والتجمعات الطلابية. كما قدمت عددا من التوصيات التي من شأنها تنمية الوعي بالمشاركة السياسية للمرأة.

كما بحث المجيدل، وشماس (٢٠٠٦) في "حقوق المرأة الخليجية من وجهة نظر طالبات الجامعة واتجاهات الشباب الجامعي نحوها"، وهدفت الدراسة إلى تقصي واقع حقوق المرأة الخليجية والاتجاهات نحوها من وجهة نظر طلبة الجامعة بمحافظة ظفار، وطبقت عليهم أداتين هما: استبيان موجه للطالبات فقط يتقصى واقع الحقوق من وجهة نظرهن، ومقياس آخر لقياس اتجاهات الطلاب والطالبات معا. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن الحقوق الاجتماعية هي الأكثر تحققا من وجهة نظر الطالبات في حين كانت الحقوق السياسية هي الأقل تحققا، كما أظهرت الدراسة تباينا بين اتجاهات الذكور والإناث نحو جوانب الحقوق المختلفة، وكشفت عن واقع مؤسسات التعليم العالي التي لم يكن لها أي دور في بناء الاتجاهات الإيجابية نحو حقوق المرأة، وتبين وجود فروق دالة إحصائية لصالح المجموعة التي تنتمي للآباء ذوي المستوى التعليمي العالي. وهذه الدراسة تكتسب خصوصية لأنها الأقرب إلى موضوع دراستنا كما أنها طبقت على مجتمع الدراسة نفسه.

وقامت الرويلي (٢٠٠٧) ببحث العوامل المؤثرة في وعي الشابة السعودية بحقوقها، وذلك من خلال تعرف تأثير مجموعة من الأبعاد في درجة الوعي، وهذه الأبعاد هي: البعد الثقافي، والبعد الاجتماعي، والبعد الاقتصادي. وقد اعتمدت الدراسة على الاستبيان إذ طبق على (٥٨٢) طالبة، وخلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن مستوى وعي الشابة السعودية بحقوقها بشكل عام كان متدنيا، فقد حققت الطالبات نسبة ٤٠% فقط من الوعي الحقوقي. وكانت أكثر العوامل تأثيرا بدرجة الوعي الحقوقي هي: نوع الكلية، والمكانة الاجتماعية، والدخل الشهري، وتعليم الأب، وتعليم الأم، والتنشئة

الاجتماعية، وعمل الأم، والخلفية الثقافية، واستخدام الإنترنت. وقد أثبتت النتائج أن الوعي الكلي يتمحور حول القيمة الوسطى للوعي والبالغة ٩١,٤٥ درجة، وخلصت الباحثة إلى مجموعة من التوصيات منها: ضرورة فهم حقوق المرأة التي أقرتها الشريعة الإسلامية فهما صحيحا شاملا لجميع جوانب حياة المرأة بدون التأثير بالعادات والتقاليد المخالفة للشريعة، وضرورة إصدار وثيقة رسمية للمرأة توصل فيها الرؤية الشرعية حول حقوقها في الإسلام، وضرورة إدخال مقررات متعلقة بحقوق المرأة ضمن المناهج الدراسية، وإنشاء مراكز تقدم خدمات إرشادية وتوعوية بحقوق المرأة وسبل الحصول عليها وممارستها.

كما بحث سلطان، ومجاهد (٢٠٠٨) في "وعي طالبات جامعة الأزهر ببعض القضايا المرتبطة بحقوق المرأة في الإسلام"، إذ هدف البحث إلى الوقوف على مدى وعي الطالبات - من خلال ثقافتهن الإسلامية - بحقوق المرأة في الإسلام، وتعرف مدى إدراكهن الفرق بين نظرة كل من الإسلام والثقافة الغربية للمرأة للوقوف على مدى فهم القضايا التي يثيرها الفكر الغربي حول المرأة المسلمة، وقدرتهن على تنفيذ ما يثار حولها من شبهات، واعتمد البحث على المنهج الوصفي واستعمل الاستبيان كأداة للدراسة، وقد أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠١) بين الشعب الأصلية (الشريعة الإسلامية، وأصول الدين، واللغة العربية) والشعب المستحدثة (التجارة والتربية) في قضايا: القوامة والميراث والدور الأسري لصالح الشعب المستحدثة، وثمة فروق دالة أيضا في الوعي بقضية الطلاق لصالح الشعب الأصلية، كما ظهرت فروق دالة في الوعي العام بقضايا حقوق المرأة في الإسلام لصالح الشعب المستحدثة.

وقدم الجندي (٢٠٠٩) دراسة بعنوان "اتجاهات العاملين والعاملات العُمانيين نحو تولي المرأة الوظائف الإدارية القيادية"، اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي بهدف تحديد نوعية الاتجاه لدى العاملين نحو تقلد المرأة وظائف قيادية في مؤسسات مختلفة من المجتمع العُماني، ومعرفة الفروق بين اتجاهاتهم في ضوء متغيرات: الجنس، والحالة الاجتماعية، والخبرة في العمل، والعمر، والمستوى التعليمي. وأظهرت النتائج وجود اتجاه إيجابي من كلا الجنسين نحو وظائف المرأة القيادية مع فروق لصالح الإناث، كما أظهرت باقي المتغيرات اتجاها إيجابيا نحو تولي المرأة تلك الوظائف بدون وجود فروق ذات دلالة إحصائية بينهم.

أما دراسة العمري (٢٠٠٩) فتطرقت إلى صورة المرأة العُمانية العاملة في ثقافة الشباب، وتقصت آراء عينة عشوائية من المجتمع العُماني حول جوانب عمل المرأة العُمانية ونظرة الشباب من الجنسين إلى المرأة العاملة ودورها التنموي في المجالات المختلفة، وأظهرت النتائج أن ٥١% من العينة وافقوا على أن المرأة تمكنت من إثبات قدراتها في مجالات العمل المتاحة لها، بينما رأى ٤١% منهم أنها تمكنت من ذلك إلى حد ما، الأمر الذي يشير إلى أن ثقة العدد الأكبر منهم بقدرات المرأة وكفاءتها للعمل في المجالات المتاحة.

وتطرقت دراسة المعمرى (٢٠٠٩) إلى صورة المرأة في كُتب الدراسات الاجتماعية للصفوف (٥-١٠) من التعليم الأساسي في سلطنة عُمان، فحلّلت محتواها لحصر مفردات صورة المرأة الصريحة والضمنية، وأعدت قائمة بالمفردات الواجب توافرها في تلك الكتب وقسمتها على سبع محاور هي: الاجتماعي، والتعليمي، والصحي، والاقتصادي، والسياسي، والثقافي والإعلامي، والأمن والسلامة. وخلصت إلى نتائج أهمّها أنّ المفردات لم تتوزّع بتوازن في الكتب، وأنّ الاهتمام الأكبر جاء لصالح المحاور مرتبة كما يلي: الاجتماعي، فالصحي، فالتعليمي، فالسياسي، ثم الاقتصادي، بينما لم يزل المحورين الثقافي والإعلامي، والأمن والسلامة على القدر المناسب من الاهتمام بمجموع التكرارات ونسب تضمينها في تلك الكتب.

واهتمت دراسة حنس، ومهدي (٢٠١٠) بدراسة دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب الفلسطيني، وقد اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي، إذ أعد استبياناً طُبق على عينة قوامها (٢١٩) طالباً جامعياً. وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها: أن الطلبة المتابعين وسائل الإعلام بلغت نسبتهم ٩٢,٧% وهي نسبة عالية جداً تدل على قدرة الإعلام على استقطابهم وبالتالي التأثير في وعيهم، إذ أكد ٨٧,٢% منهم على متابعة الأحداث المحلية، وأن الإعلام ساهم في إضافة معلومات جديدة لدى ٨٠,٨% منهم، كما رأى ٨٦,٣% أنه وسيلة تدعم قضايا الشباب ومشكلاتهم وتنمي إدراكهم.

اهتمت دراسة السرايبي (٢٠١٠) بتقصي صورة المرأة الواردة في الكتب المدرسية الأردنية، إذ شكلت عينتها من كتب اللغة العربية، والتربية الوطنية والمدنية، والتربية الاجتماعية والوطنية، والعلوم، والرياضيات للصفين الأول والسادس الأساسيين. وتمّ ذلك باستعمال منهج تحليل المحتوى للفكرة كوحدة للتحليل، وقد أظهرت النتائج أن صورة

المرأة تابعة بالدرجة الأولى وشغلت فيها الوظائف التقليدية المحددة، ولم تفعل اللغة بصورة جندرية محايدة ومنهجية. الأمر الذي دفع الباحثة إلى طرح عدد من المقترحات كتعزيز الصورة الإيجابية للمرأة في المناهج بعرض أدوارها الحقيقية في التنمية الاجتماعية وتمثلها في مجالات العمل المختلفة.

بينما بحثت دراسة نجم (٢٠١٣) اتجاهات الشباب الجامعي الفلسطيني نحو قضايا المرأة في مجالي التعليم والعمل، وهدفت إلى الكشف عن اتجاهاتهم لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهاتهم تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، والكلية، والحالة الاجتماعية، والمستوى الدراسي، وعمل الأم، ومكان السكن). وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، كما أعد استبيانين أحدهما لقياس الاتجاهات نحو التعليم، والآخر لقياس اتجاهاتهم نحو العمل، وطبقا على عينة بلغت (١٤٨١) من طلبة الجامعة الإسلامية. ومن أهم نتائج الدراسة: أن اتجاهات الشباب الفلسطيني نحو تعليم المرأة وعملها إيجابية، ولكنها أكثر إيجابية نحو تعليمها، كما توجد فروق ذات دلالة تعزى لأغلب المتغيرات على النحو الآتي: (الجنس لصالح الإناث - الكلية لصالح الكلية الأدبية نحو تعليمها فقط - عمل الأم لصالح المرأة العاملة - المستوى لصالح المستوى الأول - السكن لصالح محافظة الوسطى)، إلا أن النتائج لم تظهر فروقا تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية (متزوج، غير متزوج).

تعقيب على الدراسات السابقة

لقد استفادت دراستنا من الدراسات السابقة في عرض معطيات الإطار النظري، فضلا عن الاستفادة منها في تفسير نتائج دراستنا الميدانية. ويمكن أن نخلص منها بعدة نقاط هي:

١. إن الدراسات التي عرضناها تمت خلال العقد الماضي وهو ما يشير إلى حداثة البحث في الاتجاهات نحو حقوق المرأة العربية وأهمية التوعية بها،

٢. يبدو أن تلك الدراسات ركزت على طلبة التعليم الجامعي لتقصي اتجاهاتهم نحو حقوق الإنسان بشكل عام، وقياس وعيهم بها، والعوامل المؤثرة في الوعي، ولم تبحث أي منها في اتجاهات طلبة التعليم ما قبل الجامعي،

٣. توجد اتجاهات متباينة نحو حقوق المرأة منها إيجابية وأخرى سلبية. فعلى سبيل المثال أظهرت نتائج دراسة (الجندي، ٢٠٠٩) وجود اتجاهات إيجابية نحو تولي المرأة الوظائف الإدارية القيادية، كما أظهرت دراسة (منور، ٢٠١٣) وجود اتجاهات إيجابية نحو تعليم المرأة ونيلها حقوقها الاجتماعية، بينما ظهرت نتائج سلبية نحو المشاركة السياسية للمرأة في دراسة (وظفة والأصاري، ٢٠٠٠)،

٤. ثمة متغيرات أثرت في اتجاهات الأفراد نحو حقوق المرأة، كان من أبرزها:

- متغير الجنس: يكشف تبانياً في اتجاهات الجنسين نحو حقوق المرأة وجاءت النتائج الإيجابية لصالح الإناث،

- متغير المستوى التعليمي للفرد: تبين أنه أظهر مؤشراً إيجابياً نحو حقوق المرأة، فكلما زاد المستوى التعليمي للفرد زاد وعيه بأهمية تمكين المرأة وتحسنت اتجاهاته نحوها،

- متغير المستوى التعليمي للوالدين: أظهر أيضاً مؤشرات إيجابية لصالح المستوى التعليمي الأعلى،

٥. أظهرت عدد من الدراسات (منها دراسة الحجري، ٢٠٠٥ - والمعمري، ٢٠٠٩ - والسرابي، ٢٠١٠) أن المناهج المدرسية تتضمن صوراً نمطية عن المرأة إلا أنه لم يتم دراسة اتجاهات طلبة المدارس نحو حقوق المرأة، مما جعل دراستنا تختلف عن تلك الدراسات في كونها تبحث في اتجاهات طلبة مرحلة التعليم المدرسي نحو تلك الحقوق، وهي مرحلة مهمة في حياة الإنسان لتشكيل اتجاهاته وصقل شخصيته، كما تبحث الدراسة بشكل خاص في حقوق المرأة وليس في حقوق الإنسان عامة، وقد لوحظ ندرة الدراسات العُمانية التي بحث في هذا الموضوع، الأمر الذي يبين أهمية دراستنا كإضافة نوعية إلى قاعدة البحث العلمي في المجتمع العُماني مع الاهتمام المتزايد بتمكين المرأة العُمانية في المجالات كافة.

سادساً: الإطار الميداني

تمهيد

في هذا القسم سنعرض نتائج الدراسة الميدانية ونفسرها لنصل إلى تصور واقعي لاتجاهات الطلبة نحو حقوق المرأة، والوقوف على العوامل المؤثرة في تحسين اتجاهاتهم أو إضعافها، الأمر الذي سيمكننا من الوصول إلى مقترحات تعزز أهداف الدراسة وتدعمها.

أولاً: الإجراءات المنهجية

١. مجتمع الدراسة وعينته

بالاطلاع على الإحصائيات التربوية لمدارس محافظة ظفار المخصصة للصفين (١١-١٢) يمكننا تقسيمها في

جدول على النحو الآتي:

جدول (١): أعداد طلبة الصفين (١١-١٢) في مدارس التعليم ما بعد الأساسي من مجتمع الدراسة

م	اسم المدرسة	نوع الطلبة	الصف (١١)	الصف (١٢)	المجموع	الإجمالي
١	مدرسة السعيدية	بنين	٢٢١	٢٨٥	٥٠٦	١٧١٧
٢	مدرسة صلالة	بنين	٤٢٤	٢٣٣	٦٥٧	
٣	مدرسة ظفار	بنين	٢٩٢	٢٦٢	٥٥٤	
٤	مدرسة النهضة	بنات	١٦٣	٣٠٢	٤٦٥	١٣٦٨
٥	مدرسة خولة بنت حكيم	بنات	٤٦٢	٢٩٨	٧٦٠	
٦	مدرسة السيدة ميزون بنت أحمد	بنات	٨١	٦٢	١٤٣	
المجموع الكلي			١٦٤٣	١٤٤٢	٣٠٨٥	

وقد تم اختيار العينة على النحو الآتي:

- اختيرت العينة بالطريقة العشوائية، ومثلت العينة نسبة ١٠% من المجموع الكلي إذ بلغ عددها (٣٠٠) طالب وطالبة،
- تم توزيع الاستبيانات على (٦) مدارس بالمحافظة، منها ثلاث مدارس للبنات، والثلاث الأخرى للبنين. استرجع منها (٢٤٥) استبياناً بفاقد (٥٥) من مجموعها الكلي، أي ما نسبته ٨١,٦%.

وبوضوح الجدول (٢) توزيع أفراد العينة على متغيرات الدراسة وهي: الجنس، والصف الدراسي، المستوى التعليمي للوالدين.

جدول (٢): توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة (ن = ٢٤٥)

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	١٢٨	٥٢,٢ %
	أنثى	١١٧	٤٧,٨ %
الصف الدراسي	الحادي عشر	١٢٠	٤٩ %
	الثاني عشر	١٢٥	٥١ %
المستوى التعليمي للأب	أمي	١٩	٧,٨ %
	ابتدائي	١١	٤,٥ %
	إعدادي	٨٣	٣٣,٩ %
	ثانوي	٧٤	٣٠,٢ %
	جامعي	٥٨	٢٣,٧ %
	أمي	٣٢	١٣,١ %
	ابتدائي	١٩	٧,٨ %
المستوى التعليمي للأم	إعدادي	٨٧	٣٥,٥ %
	ثانوي	٧٦	٣١ %
	جامعي	٣١	١٢,٧ %
	أمي	١٢	٥,٠ %

يتبين من الجدول (٢) تقارب نسب أفراد العينة في متغيري الجنس والصف الدراسي، بينما تتفاوت النسب في متغير المستوى التعليمي للوالدين. ففي المستوى التعليمي للأب كانت أعلى نسبة لصالح المرحلة الإعدادية ٣٣,٩% تليها المرحلة الثانوية ٣٠,٢%، وجاءت أدنى نسبة للمرحلة الابتدائية بنسبة ٤,٥%. كذلك جاء ترتيب المستويات التعليمية للأُم مماثلاً لمستويات تعليم الأب، إذ جاءت النسبة الأعلى لصالح المرحلة الإعدادية بنسبة ٣٥,٥%، تلتها المرحلة الثانوية ونسبتها ٣١%، وكانت النسبة الأقل للمرحلة الابتدائية إذ بلغت ٧,٨%.

٢. منهج الدراسة وأداتها

استندت الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي، كما اعتمدت على أداة الاستبيان الذي تضمن (٣٧) عبارة موزعة على خمسة محاور، وتمت معالجة المعطيات بالبرنامج الإحصائي SPSS. كما يشير الجدول رقم (٣) إلى توزع عبارات الاستبيان على خمسة محاور وذلك على النحو الآتي:

جدول (٣): يوضح توزع عبارات الاستبيان على محاور

م	المحور	عدد العبارات	نسبة تمثيل المحور	مجموع عبارات الأداة
١	التمييز ضد المرأة	٨	٢١,٦٢ %	٣٧
٢	الحقوق السياسية والمدنية	١١	٢٩,٧٢ %	
٣	الحقوق الاجتماعية والثقافية	١١	٢٩,٧٢ %	
٤	الحقوق الاقتصادية	٤	١٠,٨١ %	
٥	مقترحات لتحسين الاتجاه نحو حقوق المرأة	٣	٨,١٠ %	

٣. صدق الأداة وثباتها

تم التحقق من صدق الأداة بتحكيماها، وقياس صدق الاتساق الداخلي للأداة، وذلك يتضح فيما يلي:

٣.١. صدق الأداة

- المحكمين: عرضت الأداة على مجموعة من الأساتذة المتخصصين- أنظر الملحق (١)- أبدوا موافقتهم على قدرة الأداة لقياس المحاور التي أرادت الباحثة قياسها، كما وضعوا بعض الملاحظات التي أخذنا بها وتم تعديل الأداة إلى أن وصلت إلى شكلها النهائي.

- حساب معامل الارتباط الداخلي للأداة: اعتمدت الدراسة على معامل بيرسون (Pearson Correlation) لحساب معامل الارتباط بين عبارات كل محور والدرجة الكلية، وأظهرت النتائج أن جميع العبارات قد أعطت مستوى دلالة أصغر من مستوى الدلالة الافتراضي ٠,٠٥ الأمر الذي يؤكد صدق الاتساق الداخلي بين العبارات مع مجموع كل محور- أنظر الملحق رقم (٣).

٣.٢. ثبات الأداة

تم قياس الثبات بطريقتين، هما:

- الدراسة الاستطلاعية: طبقت على عينة استطلاعية مكونة من (٤٠) فردا من مجتمع البحث ثم أعيد تطبيقها عليهم بفارق زمني قدره (١٥) يوما، وبحساب معامل ألفا- كرونباخ (cronbach's alpha) تراوحت قيمة α بين ٠,٨٠١ - ٠,٩٠٢ وهي أكبر من محك متشل ٠,٦٠. أما الدرجة الكلية فكانت ٠,٨٨٥ وهذا يدل على ثبات الأداة.

- طريقة التجزئة النصفية: نجد أن قيم معامل (سبيرمان براون) تراوحت بين ٠,٧٨٩ - ٠,٨٨١ وهي أكبر من محك متشل ٠,٦٠. أما الدرجة الكلية فكانت تساوي ٠,٩٠٠ وهذا يؤكد الثبات بطريقة التجزئة النصفية. والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (٤): قياس ثبات أداة الدراسة

المحور	معامل (ألفا - كرونباخ)	طريقة التجزئة النصفية
التمييز ضد المرأة	٠,٨٨٣	٠,٨٢٥
الحقوق المدنية والسياسية	٠,٨١٤	٠,٧٨٩
الحقوق الاجتماعية والثقافية	٠,٩٠١	٠,٨٨١
الحقوق الاقتصادية	٠,٩٠٢	٠,٨٤٩
مقترحات لتعزيز الاتجاهات نحو حقوق المرأة	٠,٨٠١	٠,٨٥٠
الدرجة الكلية	٠,٨٨٥	٠,٩٠٠

٤. حدود الدراسة

تحدد الدراسة بما يأتي:

- حدود الموضوع: سيقترن هذا البحث على دراسة الاتجاه نحو حقوق المرأة لدى طلبة التعليم ما بعد الأساسي في سلطنة عُمان في مجالات الحقوق الآتية: الحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاجتماعية والثقافية، والحقوق الاقتصادية. كما سيقترن الدراسة على تقصي العوامل المؤثرة في هذا الاتجاه وهي: الجنس، والصف الدراسي، والمستوى التعليمي للوالدين.
- الحدود المكانية: تمثل محافظة ظفار بسلطنة عُمان الحدود المكانية، إذ طبقت أداة الدراسة على طلبة مدارس التعليم ما بعد الأساسي (١١ - ١٢) من ولايتي صلالة وطاقة. وكانت اختيار ولاية صلالة لأنها الولاية الوحيدة التي تضم مدارس مستقلة بنظام التعليم ما بعد الأساسي، بينما تحتوي بقية مدارس المحافظة على مدارس متعددة الصفوف: منها مدارس للصفوف (٥ - ١٢)، وأخرى للصفوف (١٠ - ١٢). أما ولاية طاقة فقد أضيفت منها مدرسة واحدة فقط للطلبات لكي نستكمل عدد العينة المطلوب وهي مدرسة السيدة ميزون بنت أحمد للصفوف (٥ - ١٢) بنات.
- الحدود الزمنية: العام الدراسي ٢٠١٢ - ٢٠١٣ م.
- الحدود البشرية: طلبة التعليم ما بعد الأساسي (الصفين الحادي عشر والثاني عشر).

ثانيا: عرض نتائج الدراسة وتفسيرها

سنتناول في هذا القسم عرض نتائج الدراسة التي توصلنا إليها باستعمال البرنامج الإحصائي (SPSS) في معالجة البيانات، فنفناقشها ونفسرها في ضوء إشكالية الدراسة وتساؤلاتها.

وقد تم توزيع المتوسط الحسابي للمقياس بمعدل ثلاثي على النحو الآتي:

- المقياس المنخفض = دون ١,٦٥
- المقياس المتوسط = ١,٦٦ إلى ٢,٣٥
- المقياس المرتفع = ٢,٣٦ إلى ٣ .

أ. نتائج السؤال المرتبط بمحاور الاستبيان

س/ هل توجد فروق بين إجابات أفراد العينة في اتجاهاتهم نحو حقوق المرأة في مجالات الحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاجتماعية والثقافية، والحقوق الاقتصادية، ومقترحات تعزيز الاتجاه نحوها؟

تمت الإجابة عن هذا السؤال بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الاستبيان في كل

محور. وتبين جداول المعالجة الإحصائية التالية نتائج المتوسط الحسابي لعبارات الاستبيان موزعة بحسب محاورها، كما يبين الجدول رقم (٥) مستوى اتجاهات أفراد العينة نحو حقوق المرأة في مجالات الحقوق.

جدول (٥): مستوى اتجاهات أفراد العينة نحو حقوق المرأة

م	المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
١	التمييز ضد المرأة	٢,٣٥	٠,٣١	مرتفع
٢	الحقوق السياسية والمدنية	٢,١٧	٠,٣٧	متوسط
٣	الحقوق الاجتماعية والثقافية	٢,٣٦	٠,٣٧	مرتفع
٤	الحقوق الاقتصادية	٢,٤٦	٠,٤٥	مرتفع
٥	مقترحات تعزيز الاتجاه نحو حقوق المرأة	٢,٥٤	٠,٤٦	مرتفع
	المعدل العام	٢,٣٨	٠,٢٨	مرتفع

يظهر الجدول رقم (٥) ارتفاع درجة اتجاهات طلبية التعليم ما بعد الأساسي نحو حقوق المرأة في إجاباتهم عن أغلب محاور الاستبيان عدا المحور الثاني المتعلق بالحقوق السياسية والمدنية إذا جاءت الدرجة متوسطة. وهو مؤشر إيجابي إلى وجود وعي بحقوق المرأة في مجالات الحقوق المختلفة، كما يشير إلى أهمية التركيز على تحسين اتجاهاتهم نحو المرأة في مجال الحقوق السياسية والمدنية بصفة خاصة.

جدول (٦): مستوى اتجاهات العينة نحو حقوق المرأة في محور التمييز ضد المرأة

رقم العبارة	عبارات المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
١	تنمية المجتمع وتطويره هو عمل مشترك بين المرأة والرجل	٢,٧٤	٠,٥٤	مرتفع
٢	لدى المرأة قدرات تؤهلها للعمل في أي وظيفة	٢,٤٠	٠,٧٤	مرتفع
٣	اهتمام الرجل بقضايا المرأة ومتابعة مشكلاتها يرفع من شأنه في المجتمع	٢,٤٩	٠,٦٦	مرتفع
٤	تحظى المرأة العمانية بمساعدة زوجها في الأعمال المنزلية	٢,٣٨	٠,٧٥	مرتفع
٥	في اللباس: يكون اللون الأسود هو الأنسب للمرأة، واللون الأبيض هو الأنسب للرجل	٢,٣٧	٠,٧٨	مرتفع
٦	عادات المجتمع تسمح للمرأة بممارسة جميع حقوقها في حياتها اليومية	١,٨٢	٠,٧٦	مرتفع
٧	تربية الفتاة على الحماية الزائدة تُضعف لديها مهارات التواصل واتخاذ القرارات في حياتها المستقبلية	٢,٢٧	٠,٧١	متوسط
٨	من أولويات مستقبل المرأة أن تتزوج وتنجب أولادها	٢,٣٠	٠,٧٨	متوسط
	المعدل العام	٢,٣٥	٠,٣١	مرتفع

يتضح من الجدول (٦) أن متوسط درجة الموافقة لدى عينة الدراسة في هذا المحور بلغ ٢,٣٥ وهي درجة مرتفعة في توزيع المتوسط للمقياس الثلاثي. وبدراسة العبارات الأكثر تأثيراً من وجهة نظر العينة كان أعلى متوسط للعبارة رقم (١) وهي "تنمية المجتمع وتطويره هو عمل مشترك بين المرأة والرجل" ويمكننا أن نعزو ذلك إلى وجود اتجاهات إيجابية نحو مشاركة المرأة العمانية في تنمية المجتمع.

بينما جاء أدنى متوسط للعبارة رقم (٦) وهي "عادات المجتمع تسمح للمرأة بممارسة جميع حقوقها في حياتها اليومية"، وهو ما أكدته نتائج دراسة شتات (٢٠٠٦) أن أكثر المعوقات أمام تمكين المرأة من حقوقها السياسية هي العادات والتقاليد. ويتضح أن المعدل العام للمتوسط الحسابي في محور التمييز ضد المرأة يشير إلى ارتفاع اتجاهات أفراد العينة نحو حقوق المرأة وعدم التمييز ضدها.

جدول (٧): مستوى اتجاهات العينة نحو حقوق المرأة في محور الحقوق السياسية والمدنية

رقم العبارة	عبارات المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
٩	متابعة تطور الأوضاع السياسية في الدولة من شأن الرجال	١,٦٦	٠,٨١	متوسط
١٠	يسعدني أن أجد المرأة تشغل وظائف عليا في السلطنة مثل: وزيرة- سفيرة- قاضية- ...	٢,٣٣	٠,٨٣	مرتفع
١١	أشجع المرأة على المشاركة في التصويت لاختيار ممثل الولاية في مجلس الشورى	٢,٤٠	٠,٧٧	مرتفع
١٢	أقبل أن المرأة تترشح كعضوة في انتخابات مجلس الشورى	٢,٢٢	٠,٨٤	متوسط
١٣	للمرأة الحق في التصويت بحرية لاختيار ممثل المجلس البلدية	٢,٤٠	٠,٧٧	مرتفع
١٤	من حق المرأة اختيار شريك حياتها بدون تدخل من ولي أمرها	٢,٠٧	٠,٨٨	متوسط
١٥	تستطيع الفتاة أن ترفض تزويجها قبل بلوغها سن الثامنة عشر	٢,٣٦	٠,٧٣	مرتفع

١٦	من حق ولي أمر المرأة التصرف بمهرها كيفما يشاء وإن لم تقبل بذلك	١,٥٨	٠,٧٢	منخفض
١٧	يحق للمرأة أن تمنح جنسيتها العمانية لأبنائها إذا كانوا من أب غير عماني	٢,٢٤	٠,٧٤	مرتفع
١٨	من حق المرأة أن ترفض تعدد الزوجات وتضعه شرطاً في عقد زواجها	٢,١٣	٠,٧٨	متوسط
١٩	على المرأة إتمام حالة الطلاق في المحكمة بما يضمن لها حقوقها حقوق أولادها	٢,٤٥	٠,٦٧	مرتفع
المعدل العام		٢,١٧	٠,٣٧	متوسط

يبين الجدول (٧) أن المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة لدى عينة الدراسة في هذا المحور بلغ ٢,١٧ وهي درجة متوسطة في توزيع المقياس. وبدراسة العبارات الأكثر تأثيراً من وجهة نظر العينة كان أعلى متوسط للعبارة رقم (١٩) وهي "على المرأة إتمام حالة الطلاق في المحكمة بما يضمن لها حقوقها حقوق أولادها" ونعزو ذلك إلى وعي الطلبة بأهمية الحفاظ على حقوق المرأة وأبنائها عند الطلاق، وقد يعود ارتفاع الوعي في هذا الجانب إلى تنامي ظاهرة الطلاق في المجتمع وانعكاساتها السلبية على حياة الأبناء واستقرارهم الأسري والنفسي مما يجعلهم متأثرين بها.

بينما جاء أدنى متوسط للعبارة رقم (١٦): "من حق ولي أمر المرأة التصرف بمهرها كيفما يشاء وإن لم تقبل بذلك"، مما يدل على وجود اتجاهات إيجابية لدى الطلبة نحو حق المرأة في المهر (الصداق) الذي يعتبر في بعض المجتمعات العربية من حق ولي أمرها وليس للمرأة شي فيه.

وحصلت العبارة (١٢) "أقبل أن المرأة تترشح كعضو في انتخابات مجلس الشورى" على معدل متوسط، فما يزال الاعتراف بمشاركة المرأة في المجال السياسي متدنياً. الأمر الذي تؤكد دراسة شتات (٢٠٠٦) إذ ترى أن من أكثر معوقات تمكين المرأة من حقوقها السياسية هو نظرة المجتمع إلى أن السياسة من شأن الرجل مما يدل على ضعف الاتجاهات نحو تمكينها سياسياً. وهو أيضاً ما أكدته دراسة وطفة والآنصاري (٢٠٠٠) بأن طلبة الجامعة سجلوا

موقفاً معارضاً بشدة لمبدأ المشاركة السياسية للمرأة، كما أظهرت دراسة المجيدل، وشماس (٢٠٠٦) أن الحقوق السياسية هي الأقل تحققاً في واقع المجتمع العُماني من وجهة نظر الطلبة الجامعيين.

كما علقت الفارسي (٢٠٠٩) على ممارسة المواطنة من خلال المشاركة السياسية بقولها "إن السلطنة تشهد تحولاً في كافة البنى منذ عصر النهضة المباركة وتنامياً لدور المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن دورها في المجال السياسي لا زال ضعيفاً"^(١). وفي المجمل يظهر المعدل العام لمتوسط المحور أن اتجاهات أفراد العينة نحو حقوق المرأة السياسية والمدنية جاءت بدرجة متوسطة.

جدول (٨): مستوى اتجاهات العينة نحو حقوق المرأة في محور الحقوق الاجتماعية والثقافية

رقم العبارة	عبارات المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
٢٠	من حق المرأة أن تتعلم في مختلف مستويات التعليم وتخصصاته	٢,٥٥	٠,٦٢	مرتفع
٢١	التعليم المختلط في مدارس الحلقة الأولى يصلح شخصية الفرد ويجعله أكثر ثقة بنفسه وبقدراته	٢,٣٣	٠,٧٢	مرتفع
٢٢	يتم قبول الطلاب والطالبات في مؤسسات التعليم العالي بنسب متساوية للتخصص نفسه	٢,٣٧	٠,٦٨	مرتفع
٢٣	للمرأة حرية اختيار الكلية ونوع التخصص عند التحاقها بالتعليم الجامعي	٢,٥٣	٠,٦٤	مرتفع
٢٤	تعليم المرأة ضرورة لتأمين مستقبلها	٢,٥١	٠,٦٩	مرتفع
٢٥	العمل في مجال التربية والتعليم هو الأنسب للمرأة	٢,٢٢	٠,٧٦	متوسط
٢٦	عمل المرأة المتزوجة هو السبب الأول في زعزعة استقرار حياتها الزوجية	٢,٠٩	٠,٦٩	متوسط
٢٧	لدي الاستعداد للعمل تحت إدارة امرأة	٢,١٩	٠,٨٠	متوسط
٢٨	من حق المرأة الالتحاق بالأنشطة لممارسة الرياضة	٢,٢٤	٠,٨٧	متوسط
٢٩	أشعر بالسعادة عندما أحضر أنشطة ثقافية تقدمها نساء عُمانية	٢,٤٠	٠,٧٥	مرتفع
٣٠	أشجع المرأة على تنمية قدراتها ومواهبها في مختلف المجالات	٢,٥٣	٠,٧٢	مرتفع
	المعدل العام	٢,٣٦	٠,٣٧	مرتفع

١. سيف المميري، دور التربية في تمكين المرأة العمانية، ص ١٦.

يوضح الجدول (٨) أن متوسط درجة الموافقة لدى عينة الدراسة في هذا المحور بلغ ٢,٣٦ وهي معدل مرتفع في توزيع متوسط المقياس. وبدراسة العبارات الأكثر تأثيراً من وجهة نظر العينة كان أعلى متوسط للعبارة رقم (٢٠) وهي: "من حق المرأة أن تتعلم في مختلف مستويات التعليم وتخصصاته". بينما جاء أدنى متوسط للعبارة رقم (٢٦) وهي "عمل المرأة المتزوجة هو السبب الأول في زعزعة استقرار حياتها الزوجية". وهو ما أظهرته دراسة نجم (٢٠١٣) إذ كانت اتجاهات الشباب نحو تعليم المرأة وعملها إيجابية، ولكنها أكثر إيجابية نحو تعليمها. ويشير المعدل العام لمتوسط محور الحقوق الاجتماعية والثقافية إلى ارتفاع الاتجاه نحو حقوق المرأة الاجتماعية والثقافية، وهو ما أكدته نتائج دراسة المجيدل، وشماس (٢٠٠٦) بأن الحقوق الاجتماعية هي الأكثر تحققاً من وجهة نظر الطالبات في محافظة ظفار.

جدول (٩): مستوى اتجاهات العينة نحو حقوق المرأة في محور الحقوق الاقتصادية

رقم العبارة	عبارات المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
٣١	تستطيع المرأة أن تدير أموالها بنفسها	٢,٤٣	٠,٧٤	مرتفع
٣٢	من حق المرأة أن تمتلك عقارات وأموالاً مسجلة باسمها	٢,٥٨	٠,٦٦	مرتفع
٣٣	يحق للرجل أن يأخذ راتب المرأة ويصرفه كيفما يشاء	٢,٤١	٠,٨٠	مرتفع
٣٤	من أولويات مستقبل المرأة أن تتوظف وتكون مستقلة مادياً	٢,٤٣	٠,٦٩	مرتفع
	المعدل العام	٢,٤٦	٠,٤٥	مرتفع

يتضح من الجدول (٩) أن متوسط درجة الموافقة لدى عينة الدراسة في هذا المحور بلغ ٢,٤٦ وهي درجة مرتفعة في توزيع متوسط المقياس، وبدراسة العبارات الأكثر تأثيراً من وجهة نظر العينة جاء أعلى متوسط للعبارة رقم (٣٢) وهي "من حق المرأة أن تمتلك عقارات وأموالاً مسجلة باسمها"، بينما جاء أدنى متوسط للعبارة رقم (٣٣) وهي "يحق للرجل أن يأخذ راتب المرأة ويصرفه كيفما يشاء". ويشير المعدل العام لمتوسط المحور أن اتجاهات أفراد العينة نحو حقوق المرأة الاقتصادية جاءت بدرجة مرتفعة وهو ما يشير إلى وجود اتجاهات إيجابية نحو حقوق المرأة في التصرف بأموالها.

جدول (١٠): اتجاهات العينة نحو حقوق المرأة في محور مقترحات تعزيز الاتجاهات

رقم العبارة	عبارات المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
٣٥	الاطلاع على نصوص الحقوق الإنسانية الدولية والإقليمية ينمي معرفة الفرد بحقوقه وواجباته	٢,٥١	٠,٦٨	مرتفع
٣٦	من المفيد وجود مادة دراسية اختيارية عن حقوق الإنسان تدرّس للصفين (١١-١٢)	٢,٥١	٠,٧٠	مرتفع
٣٧	التوعية بحقوق المرأة عبر الصحف اليومية سيزيد من وعي أفراد المجتمع بحقوقها	٢,٦٠	٠,٦٣	مرتفع
	المعدل العام	٢,٥٤	٠,٤٦	مرتفع
	الدرجة الكلية	٢,٣٨	٠,٢٨	مرتفع

يتضح من الجدول (١٠) أن متوسط درجة الموافقة لدى عينة الدراسة في هذا المحور بلغ ٢,٣٨ وهي درجة مرتفعة في توزيع متوسط المقياس. وقد ضم هذا المحور ثلاث عبارات فقط، حصلت إحداها على أعلى متوسط من وجهة نظر العينة بينما حصلت العبارتان المتبقيتان على متوسط متساو ومرتفع أيضاً.

جاء أعلى متوسط للعبارة رقم (٣٧): "التوعية بحقوق المرأة عبر الصحف اليومية سيزيد من وعي أفراد المجتمع بحقوقها"، ويشير ذلك إلى الاهتمام بمتابعة وسائل الإعلام المختلفة ومنها الصحف اليومية وأهمية الاستفادة منها للتأثير في اتجاهات الأفراد ورفع مستوى وعيهم بالحقوق الإنسانية. وهو ما أكدته دراسة حلس، ومهدي (٢٠١٠) التي اهتمت بتقصي دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب وتبين أن الطلبة المتابعين وسائل الإعلام بلغت نسبتهم ٩٢,٧% وهي نسبة عالية تدل على قدرة الإعلام على استقطابهم وبالتالي التأثير في وعيهم.

بينما تساوت العبارتين رقم (٣٥) و(٣٦) في المتوسط الحسابي، فنصت العبارة (٣٥) على أن: "الاطلاع على نصوص الحقوق الإنسانية الدولية والإقليمية ينمي معرفة الفرد بحقوقه وواجباته"، ونصت العبارة (٣٦) على أنه: "من المفيد وجود مادة دراسية اختيارية عن حقوق الإنسان تدرّس للصفين (١١-١٢)". الأمر الذي يشير إلى رغبة الطلبة في الاطلاع على مواضيع الحقوق الإنسانية وتعرف ما جاء فيها. وفي المجمل يشير المعدل العام لمتوسط المحور أن اتجاهات أفراد العينة نحو مقترحات تعزيز حقوق المرأة جاء بدرجة مرتفعة.

فقد دعت مؤتمرات دولية وإقليمية للاهتمام بالتربية على حقوق الإنسان ونشر الوعي بها في المجتمع وفي مؤسسات التعليم المختلفة، منها: مؤتمر التربية على حقوق الإنسان (القاهرة ٢٨-٣٠ نوفمبر ٢٠٠٦) والمؤتمر العربية لتطوير منظومة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية (الدوحة- ٢٠١٣)، التي نادى بمراجعة الجهود المبذولة في مجال التربية على حقوق الإنسان، وأهمية تضمين مفاهيمها في المناهج الدراسية.

وهو أيضا ما دعت إليه الكثير من الدراسات في هذا المجال، إذ دعا يامازاكي (Yamasaki, ٢٠٠٣) إلى وجوب التركيز على دمج برنامج حقوق الإنسان في الحياة اليومية للطلبة وإعطاء أمثلة واقعية لانتهاكاتها. وقدمت شتات (٢٠٠٦) تصورا مستقبليا لرسم مسارات تنمية الوعي السياسي بشكل خاص لدى الطالبات بتفعيل دور الجامعة كمؤسسة تربية فاعلة في المجتمع من خلال الأساتذة الجامعيين، والمساقات الدراسية، والتجمعات الطلابية. وأشارت الرويلي (٢٠٠٧) إلى ضرورة إدخال مقررات متعلقة بحقوق المرأة ضمن المناهج الدراسية. كما أوصى المجيدل وشماس (٢٠٠٦) بنشر ثقافة حقوق الإنسان وحقوق المرأة لدى أفراد المجتمع الظفاري لتعزيز النهوض بالمرأة في عُمان، وتضمن مفاهيم حقوق المرأة في مناهج التعليم في مراحله المختلفة، وتعزيز دور مؤسسات التعليم العالي في بناء الاتجاهات الإيجابية نحو حقوق المرأة لدى طلبتها.

ب. نتائج السؤال المرتبط بالمتغيرات

س/ هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠,٠٥ لإجابات أفراد العينة تعزى لمتغيرات الدراسة

(الجنس - الصف الدراسي - المستوى التعليمي للوالدين)؟

للإجابة عن هذا التساؤل سنعرض نتائج المعالجة الإحصائية لكل متغير على حده، مع إدراج الجداول

المرتبطة بكل محور وتفسير نتائجها.

١. تأثير متغير الجنس في الاتجاه نحو حقوق المرأة

س/ هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠,٠٥ لإجابات أفراد العينة تعزى لمتغير

الجنس (ذكر - أنثى)؟. للإجابة عن هذا السؤال، وبحث مدى تأثير متغير الجنس في اتجاهات أفراد العينة نحو

حقوق المرأة قمنا بإجراء اختبار (ت) وظهرت النتائج كما هي مفصلة في الجدول رقم (١١).

جدول (١١): نتائج اختبار (ت) وفق متغير الجنس

المحور	الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت T	الدلالة	القرار
التمييز ضد المرأة	ذكر	١٨,٢٤٢٢	٢,٨٨٠١٤	٣,٥٤٧-	,٠٠٠	دالة
	أنثى	١٩,٣٥٩٠	١,٩٠٠٣٧			
الحقوق السياسية والمدنية	ذكر	٢٤,١٦٤١	٤,٠٣٢٨٩	٤,٩٧٥-	,٠٠٠	دالة
	أنثى	٢٦,٦٣٢٥	٣,٧٠٣٦٨			
الحقوق الاجتماعية والثقافية	ذكر	٢٣,٨٩٠٦	٣,٦٠٤٩٧	٩,٠٠٥-	,٠٠٠	دالة
	أنثى	٢٧,٨٧١٨	٣,٢٨٦٧٠			
الحقوق الاقتصادية	ذكر	٨,٧٢٦٦	١,٦٨٦٩٨	٣,٣١٣-	,٠٠١	دالة
	أنثى	٩,٣٧٦١	١,٣٤٣٧٤			
مقترحات لتعزيز الاتجاه نحو حقوق المرأة	ذكر	٧,٢٥٠٠	١,٣٧٤٦٩	٤,٤٨٨-	,٠٠٠	دالة
	أنثى	٨,٠١٧١	١,٢٩٣١٠			
الدرجة الكلية	ذكر	٨٢,٢٧٣٤	٩,٦٧٠٧٣	٧,٨٧٨-	,٠٠٠	دالة
	أنثى	٩١,٢٥٦٤	٨,٠٠٦٦٣			

أظهرت النتائج الموضحة في جدول (١١) بوجه عام دلالة إحصائية على وجود اتجاهات إيجابية لدى الطلبة من الجنسين نحو حقوق المرأة في محاور الاستبيان جميعها، وجاءت الفروق لصالح الطالبات. ويعزى انخفاض اتجاهات الطلاب في هذا الجانب إلى تأثرهم بالاتجاهات السائدة في المجتمع، فأساليب التنشئة الاجتماعية ما تزال تفرق بين الجنسين في المعاملة فهي ترسخ أفكارا ومعتقدات تنمي التمييز بين الجنسين، فهم يعيشون في مجتمع أبوي ذكوري ما يزال يستنكر تمكين المرأة في المجالات كافة ويقتل من أهمية النهوض بها، مما يؤثر سلبا في اتجاهات الطلاب ويذبذب مواقفهم نحوها، بينما يملن الطالبات إلى تأكيد حقوقهن والنزوع لنبيلها ليثبتن لهم عكس ذلك.

وهو ما تؤكده بونس بأن الاتجاهات تتكون نتيجة التفاعل الاجتماعي، وهي بذلك لا تختلف نتيجة لاختلاف الجنس إلا من حيث تأثرها بالاتجاهات السائدة في المجتمع^(١)، كما ترى شتات (٢٠٠٦) أن أكثر المعوقات أمام تمكين المرأة من حقوقها هي العادات والتقاليد، الأمر الذي يؤكد تأثر اتجاه الفرد بالاتجاهات السائدة في المجتمع الذي نشأ فيه.

٢. تأثير متغير الصف الدراسي في الاتجاه نحو حقوق المرأة

س/ هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠,٠٥ لإجابات أفراد العينة تعزى لمتغير الصف الدراسي (الصف الحادي عشر - الصف الثاني عشر)؟. للإجابة عن هذا السؤال، وتقصى تأثير متغير الصف الدراسي في اتجاهات أفراد العينة نحو حقوق المرأة ندرج الجدول رقم (١٢) الذي يظهر نتائج الفروق الإحصائية وفق اختبار (ت).

١. انتصار بونس، السلوك الإنساني، ص ٢٨٠.

جدول (١٢): نتائج اختبار (ت) وفق متغير الصف الدراسي

المحور	الصف	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدالة	مستوى الدلالة
التمييز ضد المرأة	١١	١٨,٨١٦٧	٢,٥٠٠٣٦	٢٥٠,	,٨٠٣	غير دالة
	١٢	١٨,٧٣٦٠	٢,٥٤٦٨٠			
الحقوق السياسية والمدنية	١١	٢٥,٣٣٣٣	٤,٠٠٩٠٩	,٠٣٦-	,٩٧١	غير دالة
	١٢	٢٥,٣٥٢٠	٤,١٣١٤٢			
الحقوق الاجتماعية والثقافية	١١	٢٥,٤١٦٧	٣,٨٨٨٣٢	١,٤٤٨-	,١٤٩	غير دالة
	١٢	٢٦,١٥٢٠	٤,٠٥٦١٧			
الحقوق الاقتصادية	١١	٨,٩٤١٧	١,٦٠٥١٢	,٩٣٢-	,٣٥٢	غير دالة
	١٢	٩,١٢٨٠	١,٥٢٣٨٧			
مقترحات لتعزيز الاتجاهات نحو حقوق المرأة	١١	٧,٥٠٨٣	١,٣٨٤١٦	١,١٩٤-	,٢٣٣	غير دالة
	١٢	٧,٧٢٠٠	١,٣٨٨٩٠			
الدرجة الكلية	١١	٨٦,٠١٦٧	٩,٦٧٨٨٦	,٨٤٠-	,٤٠١	غير دالة
	١٢	٨٧,٠٨٨٠	١٠,٢٥٠١			

تشير هذه النتيجة إلى أن متغير الصف الدراسي لطلبة التعليم ما بعد الأساسي لم تضيف إلى معارفهم معطيات في مجال الحقوق الإنسانية عامة- وحقوق المرأة على وجه الخصوص- إذ لا يتضمن التعليم المدرسي برامج تربوية تثقيفية متخصصة في هذا المجال، كما أن تضمين المناهج بمفاهيم حقوق الإنسان ما يزال ضمناً وتبقى الإشارة إليها من قبل المعلمين كل حسب اهتمامه بالموضوع ووعيه به، الأمر الذي يجعل تأثير الصف الدراسي في الطلبة ضعيفاً ومحدوداً.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة المجيدل وشماس (٢٠٠٦) حول اتجاهات الطلبة الجامعيين بمحافظة ظفار نحو حقوق المرأة إذ تبين أن مؤسسات التعليم العالي لم تلعب أي دور في بناء الاتجاهات الإيجابية نحو حقوق المرأة. وبالتالي فإنه من المتوقع ألا تظهر فروق تعزى إلى متغير الصف الدراسي لتؤثر في اتجاهات طلبة التعليم المدرسي نحو حقوق المرأة.

٣. تأثير متغير المستوى التعليمي للوالدين في الاتجاه نحو حقوق المرأة
س/ هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠,٠٥ لإجابات أفراد العينة تعزى لمتغير
المستوى التعليمي للوالدين (الأب- الأم)؟. للإجابة عن هذا السؤال استعملنا اختبار تحليل التباين الأحادي
(ANOVA) تقصي تأثير متغير المستوى التعليمي للوالدين في اتجاهات أفراد العينة نحو حقوق المرأة.
وتظهر الجداول الآتية نتائج الاختبار، إذ سيتم تقسيمها إلى قسمين، الأول يعرض نتائج متغير المستوى
التعليمي للأب، والثاني يعرض نتائج متغير المستوى التعليمي للأم، وذلك فيما يلي:

٣.١. نتائج متغير المستوى التعليمي للأب
للتحقق من تأثير متغير المستوى التعليمي للأب في اتجاهات الطلبة نحو حقوق المرأة اعتمدنا اختبار تحليل
التباين الأحادي (ANOVA) كما يتضح من الجدول رقم (١٣).

جدول (١٣): نتائج اختبار (ANOVA) وفق متغير المستوى التعليمي للأب

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار
الأول	بين المجموعات	٦٨,٨٤٠	٤	١٧,٢١٠	٢,٧٩١	٠,٢٧	دالة
	داخل المجموعات	١٤٧٩,٨١٣	٢٤٠	٦,١٦٦			
	المجموع	١٥٤٨,٦٥٣	٢٤٤				
الثاني	بين المجموعات	١٤٩,٧٥٨	٤	٣٧,٤٣٩	٢,٣١٦	٠,٥٨	غير دالة
	داخل المجموعات	٣٨٧٩,٤٤٢	٢٤٠	١٦,١٦٤			
	المجموع	٤٠٢٩,٢٠٠	٢٤٤				
الثالث	بين المجموعات	١٧٨,٠١٩	٤	٤٤,٥٠٥	٢,٨٩١	٠,٢٣	دالة
	داخل المجموعات	٣٦٩٤,٣٦٤	٢٤٠	١٥,٣٩٣			
	المجموع	٣٨٧٢,٣٨٤	٢٤٤				
الرابع	بين المجموعات	١٨,٨٨٥	٤	٤,٧٢١	١,٩٦١	٠,١٠	غير دالة
	داخل المجموعات	٥٧٧,٧٨٤	٢٤٠	٢,٤٠٧			
	المجموع	٥٩٦,٦٦٩	٢٤٤				

الخامس	بين المجموعات	١,٢٣٧	٤	٣٠٩,	١٥٨,	٩٥٩,	غير دالة
	داخل المجموعات	٤٦٨,٦٩٨	٢٤٠	١,٩٥٣			
	المجموع	٤٦٩,٩٣٥	٢٤٤				
سادس	بين المجموعات	١٠٢٩,٦٤٥	٤	٢٥٧,٤١١	٢,٦٦١	٠,٣٣	دالة
	داخل المجموعات	٢٣٢١٦,٦٢٥	٢٤٠	٩٦,٧٣٦			
	المجموع	٢٤٢٤٦,٢٦٩	٢٤٤				

- المحور الأول: التمييز ضد المرأة

باستخدام اختبار (ANOVA) نجد أن قيمة ف = ٢,٧٩١ ومستوى دلالاته ٠,٠٢٧ وهو أصغر من مستوى الدلالة الافتراضي ٠,٠٥ وهو ما يبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠,٠٥ لإجابات أفراد العينة تعزى لمتغير المستوى التعليمي للأب.

ولمعرفة الفروق بين المجموعات اعتمدنا اختبار شيفيه (Scheffe test):

جدول (١٤): نتائج اختبار شيفيه لمعرفة الفروق بين المجموعات في المحور الأول

القرار	Sig.	Mean Difference (I-J)	(J) الأب	(I) الأب
غير دالة	١,٠٠٠	-١,٢٩١٩	ابتدائية	أمي
غير دالة	٠,٦٦١	٩٨٠,٣٤	إعدادية	
غير دالة	١,٠٠٠	١٠,٦٦٩	ثانوية	
غير دالة	٠,٩٩١	-٣٤٣,٩٢	جامعي	
غير دالة	١,٠٠٠	١,٢٩١٩	أمي	ابتدائية
غير دالة	٠,٧٤٧	١,١٠٩٥٣	إعدادية	
غير دالة	٠,٩٩٩	٢٣٥,٨٧	ثانوية	
غير دالة	٠,٩٩٩	-٢١٤,٧٣	جامعي	
غير دالة	٠,٦٦١	-٩٨٠,٣٤	أمي	إعدادية
غير دالة	٠,٧٤٧	١,١٠٩٥٣	ابتدائية	
غير دالة	٠,٣٠٧	-٨٧٣,٦٦	ثانوية	
دالة	٠,٠٤٩	-١,٣٢٤٢٦	جامعي	

ثانوية	أمي	- ١,٠٦٦٩	١,٠٠٠	غير دالة
	ابتدائية	- ٢٣٥٨٧	٩٩٩	غير دالة
	إعدادية	٨٧٣٦٦	٣٠٧	غير دالة
	جامعي	- ٤٥٠٦١	٨٩٩	غير دالة
جامعي	أمي	٣٤٣٩٢	٩٩١	غير دالة
	ابتدائية	٢١٤٧٣	٩٩٩	غير دالة
	إعدادية	١,٣٢٤٢٦*	٠,٤٩	دالة
	ثانوية	٤٥٠٦١	٨٩٩	غير دالة

من الجدول (١٤) يتبين وجود فروق دالة إحصائية في اتجاهات الطلبة نحو التمييز ضد المرأة بين مجموعة التعليم الإعدادي والتعليم الجامعي لصالح التعليم الجامعي.

المحور الثاني: الحقوق السياسية والمدنية

باستخدام اختبار (ANOVA) نجد ان قيمة $F = ٢,٣١٦$ ومستوى دلالتة $٠,٠٥٨$ وهو أكبر من مستوى الدلالة الافتراضي $٠,٠٥$ الأمر الذي يؤكد عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $٠,٠٥$ لإجابات أفراد العينة تعزى لمتغير المستوى التعليمي للأب.

- المحور الثالث: الحقوق الاجتماعية والثقافية

عند استخدام اختبار (ANOVA) نجد ان قيمة $F = ٢,٨٩١$ ومستوى دلالتة $٠,٠٢٣$ وهو أصغر من مستوى الدلالة الافتراضي $٠,٠٥$ وبالتالي يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $٠,٠٥$ لإجابات أفراد العينة تعزى لمتغير المستوى التعليمي للأب.

ولمعرفة الفروق بين المجموعات استخدمنا اختبار شيفيه (Scheffe test):

جدول (١٥): نتائج اختبار شيفيه لمعرفة الفروق بين المجموعات في المحور الثالث

القرار	Sig.	Mean Difference (I-J)	الأب (J)	(I) الأب
غير دالة	,٩٨٣	,٩٣٣٠١	ابتدائية	أمي
دالة	,٠٤٢	٣,٠١٠٧٨*	إعدادية	
غير دالة	,٥٦٧	١,٧٣٤٠٠	ثانوية	
غير دالة	,٤٦٧	١,٩٦٢٧٩	جامعي	
غير دالة	,٩٨٣	,٩٣٣٠١-	أمي	ابتدائية
غير دالة	,٦٠٦	٢,٠٧٧٧٧	إعدادية	
غير دالة	,٩٨٢	,٨٠٠٩٨	ثانوية	
غير دالة	,٩٥٩	١,٠٢٩٧٨	جامعي	
دالة	,٠٤٢	٣,٠١٠٧٨*	أمي	إعدادية
غير دالة	,٦٠٦	٢,٠٧٧٧٧-	ابتدائية	
غير دالة	,٣٨٩	١,٢٧٦٧٨-	ثانوية	
غير دالة	,٦٥٧	١,٠٤٧٩٩-	جامعي	
غير دالة	,٥٦٧	١,٧٣٤٠٠-	أمي	ثانوية
غير دالة	,٩٨٢	,٨٠٠٩٨-	ابتدائية	
غير دالة	,٣٨٩	١,٢٧٦٧٨	إعدادية	
غير دالة	,٩٩٩	,٢٢٨٨٠	جامعي	
غير دالة	,٤٦٧	١,٩٦٢٧٩-	أمي	جامعي
غير دالة	,٩٥٩	١,٠٢٩٧٨-	ابتدائية	
غير دالة	,٦٥٧	١,٠٤٧٩٩	إعدادية	
غير دالة	,٩٩٩	,٢٢٨٨٠-	ثانوية	

يظهر الجدول (١٥) وجود فروق دالة إحصائية في الاتجاه نحو الحقوق الاجتماعية والثقافية بين مجموعة الأُميين والتعليم الإعدادي لصالح التعليم الإعدادي.

- المحور الرابع: الحقوق الاقتصادية

باستخدام اختبار (ANOVA) نجد أن قيمة $F = 1,961$ ومستوى دلالاته $0,101$ وهو أكبر من مستوى الدلالة الافتراضي $0,05$ مما يبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $0,05$ لإجابات أفراد العينة تعزى لمتغير المستوى التعليمي للأب.

- المحور الخامس: مقترحات لتعزيز الاتجاه نحو حقوق المرأة

باستخدام اختبار (ANOVA) نجد أن قيمة $F = 0,158$ ومستوى دلالاته $0,959$ وهو أكبر من مستوى الدلالة الافتراضي $0,05$ أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $0,05$ لإجابات أفراد العينة تعزى لمتغير المستوى التعليمي للأب.

- الدرجة الكلية

باستخدام اختبار (ANOVA) نجد أن قيمة $F = 2,661$ ومستوى دلالاته $0,033$ وهو أصغر من مستوى الدلالة الافتراضي $0,05$ الأمر الذي يؤكد وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $0,05$ لإجابات أفراد العينة تعزى لمتغير المستوى التعليمي للأب.

لمعرفة الفروق بين المجموعات استخدمنا اختبار شيفيه (Scheffe test):

جدول (١٦): نتائج اختبار شيفيه لمعرفة الفروق في الدرجة الكلية

القرار	Sig.	Mean Difference (I-J)	الأب (J)	(I) الأب
غير دالة	,٩٩٩	,٩٩٥٢٢	ابتدائية	أمي
غير دالة	,٢٤٨	٥,٨٣٦٤٠	إعدادية	
غير دالة	,٩٦٢	١,٩٦٩٤٢	ثانوية	
غير دالة	,٩٧٠	١,٩٠٧٤٤	جامعي	
غير دالة	,٩٩٩	-٩٩٥٢٢	أمي	ابتدائية
غير دالة	,٦٧١	٤,٨٤١١٨	إعدادية	
غير دالة	,٩٩٩	,٩٧٤٢٠	ثانوية	
غير دالة	,٩٩٩	,٩١٢٢٣	جامعي	
غير دالة	,٢٤٨	٥,٨٣٦٤٠-	أمي	إعدادية
غير دالة	,٦٧١	٤,٨٤١١٨-	ابتدائية	
غير دالة	,١٩٩	٣,٨٦٦٩٨-	ثانوية	
غير دالة	,٢٤٨	٣,٩٢٨٩٦-	جامعي	
غير دالة	,٩٦٢	-١,٩٦٩٤٢	أمي	ثانوية
غير دالة	,٩٩٩	,٩٧٤٢٠-	ابتدائية	
غير دالة	,١٩٩	٣,٨٦٦٩٨	إعدادية	
غير دالة	,١,٠٠٠	,٠٦١٩٨-	جامعي	
غير دالة	,٩٧٠	١,٩٠٧٤٤-	أمي	جامعي
غير دالة	,٩٩٩	-٩١٢٢٣	ابتدائية	
غير دالة	,٢٤٨	٣,٩٢٨٩٦	إعدادية	
غير دالة	,١,٠٠٠	,٠٦١٩٨	ثانوية	

بالاطلاع على نتائج اختبار شيفيه في الجدول (١٦) لم تظهر أية فروق دالة إحصائية بين المجموعات المدروسة في

الدرجة الكلية لمتغير المستوى التعليمي للأب. وبالعودة إلى الجدولين رقم (١٤) و(١٥) يتبين من الجدول رقم (١٤)

وجود فروق دالة إحصائية في اتجاهات الطلبة نحو التمييز ضد المرأة بين مجموعة التعليم الإعدادي والجامعي لصالح التعليم الجامعي، كما يظهر الجدول رقم (١٥) وجود فروق دالة إحصائية في اتجاهاتهم نحو الحقوق الاجتماعية والثقافية بين مجموعة الأيمن والتعليم الإعدادي لصالح التعليم الإعدادي.

يمكننا أن نحيل ذلك إلى أهمية تعليم الأب وأثره في تعديل اتجاهاته نحو حقوق المرأة وتغير مواقفها إيجابياً، مما يزيد من قدرته على التأثير في اتجاهات أبنائه وبناء وعيهم ومواقفهم إيجابياً نحو حقوق المرأة وإنسانيتها من خلال دوره في تنشئتهم وتربيتهم، فكلما زاد المستوى التعليمي للأب زاد وعيه وتفهمه حقوق المرأة فيستكثر التمييز ضدها ويميل إلى تمكينها وتحقيق مساواتها بالرجل، وذلك بتأثير المعارف التي تلقاها في مراحل تعليمه وبخاصة التعليم الجامعي الذي يعطيه فرصة للاطلاع على أوضاع المرأة وقضاياها حول العالم والاعتراف بدورها في تنمية المجتمع. وهو ما أكدته دراسة الرويلي (٢٠٠٧) بأن مستوى تعليم الأب هو أحد أكثر العوامل تأثيراً في درجة الوعي الحقوقي لدى الشابة السعودية.

٣.٢. نتائج متغير المستوى التعليمي للأم

لبحث مدى تأثير متغير المستوى التعليمي للأم في اتجاهات الطلبة نحو حقوق المرأة اعتمدنا اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) كما يوضحه الجدول (١٧).

جدول (١٧): نتائج اختبار (ANOVA) وفق متغير المستوى التعليمي للأم

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار
الأول	بين المجموعات	٧١,٢٠٤	٤	١٧,٨٠١	٢,٨٩٢	٠,٢٣	دالة
	داخل المجموعات	١٤٧٧,٤٤٩	٢٤٠	٦,١٥٦			
	المجموع	١٥٤٨,٦٥٣	٢٤٤				
الثاني	بين المجموعات	٣٦١,١٥٠	٤	٩٠,٢٨٨	٥,٩٠٨	٠,٠٠	دالة
	داخل المجموعات	٣٦٦٨,٠٥٠	٢٤٠	١٥,٢٨٤			
	المجموع	٤٠٢٩,٢٠٠	٢٤٤				

بين المجموعات	٢٢٢,٣١٦	٤	٥٥,٥٧٩	٣,٦٥٤	٠,٠٠٧	دالة
داخل المجموعات	٣٦٥٠,٠٦٧	٢٤٠	١٥,٢٠٩			
المجموع	٣٨٧٢,٣٨٤	٢٤٤				
بين المجموعات	٩,٥٩٦	٤	٢,٣٩٩	٩,٨١	٠,٤١٩	غير دالة
داخل المجموعات	٥٨٧,٠٧٣	٢٤٠	٢,٤٤٦			
المجموع	٥٩٦,٦٦٩	٢٤٤				
بين المجموعات	١٥,٠٨٧	٤	٣,٧٧٢	١,٩٩٠	٠,٠٩٧	غير دالة
داخل المجموعات	٤٥٤,٨٤٨	٢٤٠	١,٨٩٥			
المجموع	٤٦٩,٩٣٥	٢٤٤				
بين المجموعات	٢١٩٢,٨٧٢	٤	٥٤٨,٢١٨	٥,٩٦٦	٠,٠٠٠	دالة
داخل المجموعات	٢٢٠٥٣,٣٩٧	٢٤٠	٩١,٨٨٩			
المجموع	٢٤٢٤٦,٢٦٩	٢٤٤				

٢- المحور الأول: التمييز ضد المرأة

باستخدام اختبار (ANOVA) نجد ان قيمة ف = ٢,٨٩٢ ومستوى دلالتة ٠,٠٢٣ وهو أصغر من مستوى الدلالة الافتراضي ٠,٠٥ مما يثبت وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠,٠٥ لإجابات أفراد العينة تعزى لمتغير المستوى التعليمي للأُم.

لمعرفة الفروق بين المجموعات اعتمدنا اختبار شيفيه (Scheffe test):

جدول (١٨): نتائج اختبار شيفيه لمعرفة الفروق بين المجموعات في المحور الأول

القرار	Sig.	Mean Difference (I-J)	الأم (J)	الأم (I)
غير دالة	٠,٩٩٦	٣,٠٤٢٨	ابتدائية	أمية
غير دالة	٠,٤٥٩	٩٧٨٨١	إعدادية	
غير دالة	١,٠٠٠	٠,٦٧٤٣	ثانوية	
غير دالة	٠,٩٢٨	-٥٨٣٦٧	جامعية	

ابتدائية	أمية	-٣٠٤٢٨,	٩٩٦,	غير دالة
	إعدادية	-٦٧٤٥٣,	٨٨٦,	غير دالة
	ثانوية	-٢٣٦٨٤,	٩٩٨,	غير دالة
	جامعية	-٨٨٧٩٥,	٨٢٥,	غير دالة
إعدادية	أمية	-٩٧٨٨١,	٤٥٩,	غير دالة
	ابتدائية	-٦٧٤٥٣,	٨٨٦,	غير دالة
	ثانوية	-٩١١٣٧,	٢٤٦,	غير دالة
	جامعية	*١,٥٦٢٤٨,	٠٤٣,	دالة
ثانوية	أمية	-٠٦٧٤٣,	١,٠٠٠,	غير دالة
	ابتدائية	-٢٣٦٨٤,	٩٩٨,	غير دالة
	إعدادية	-٩١١٣٧,	٢٤٦,	غير دالة
	جامعية	-٦٥١١٠,	٨٢٣,	غير دالة
جامعية	أمية	-٥٨٣٦٧,	٩٢٨,	غير دالة
	ابتدائية	-٨٨٧٩٥,	٨٢٥,	غير دالة
	إعدادية	*١,٥٦٢٤٨,	٠٤٣,	دالة
	ثانوية	-٦٥١١٠,	٨٢٣,	غير دالة

يظهر الجدول (١٨) فروقا دالة إحصائية في اتجاهات الطلبة نحو التمييز ضد المرأة بين مجموعة التعليم الإعدادي والجامعي لصالح الجامعي.

المحور الثاني: الحقوق السياسية والمدنية

باستخدام اختبار التباين الأحادي نجد ان قيمة $F = ٥,٩٠٨$ ومستوى دلالة $٠,٠٠٠$ وهو أصغر من مستوى

الدلالة الافتراضي $٠,٠٥$ وهو ما يؤكد وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $٠,٠٥$ لإجابات أفراد العينة تعزى لمتغير المستوى التعليمي للأمر.

ولمعرفة الفروق بين المجموعات اعتمدنا اختبار شيفيه (Scheffe test):

جدول (١٩): نتائج اختبار شيفيه لمعرفة الفروق بين المجموعات في المحور الثاني

القرار	Sig.	Mean Difference (I-J)	الأم (J)	الأم (I)
غير دالة	,٨٣٣	١,٣٦٨٤٢	ابتدائية	أمية
غير دالة	,٣١٢	١,٧٧٠١١	إعدادية	
غير دالة	,٩٧٢	,٥٩٢١١	ثانوية	
غير دالة	,٣٥٨	٢,٠٦٤٥٢-	جامعية	
غير دالة	,٨٣٣	١,٣٦٨٤٢-	أمية	ابتدائية
غير دالة	,٩٩٧	,٤٠١٦٩	إعدادية	
غير دالة	,٩٦٣	,٧٧٦٣٢-	ثانوية	
غير دالة	,٠٦٢	٣,٤٣٢٩٤-	جامعية	
غير دالة	,٣١٢	١,٧٧٠١١-	أمية	إعدادية
غير دالة	,٩٩٧	,٤٠١٦٩-	ابتدائية	
غير دالة	,٤٥٢	١,١٧٨٠١-	ثانوية	
دالة	,٠٠٠	٣,٨٣٤٦٣*	جامعية	
غير دالة	,٩٧٢	,٥٩٢١١-	أمية	ثانوية
غير دالة	,٩٦٣	,٧٧٦٣٢	ابتدائية	
غير دالة	,٤٥٢	١,١٧٨٠١	إعدادية	
دالة	,٠٤٠	٢,٦٥٦٦٢*	جامعية	
غير دالة	,٣٥٨	٢,٠٦٤٥٢	أمية	جامعية
غير دالة	,٠٦٢	٣,٤٣٢٩٤	ابتدائية	
دالة	,٠٠٠	٣,٨٣٤٦٣*	إعدادية	
دالة	,٠٤٠	٢,٦٥٦٦٢*	ثانوية	

من الجدول (١٩) تظهر فروق دالة إحصائية في الاتجاه نحو الحقوق السياسية والمدنية للمرأة بين مجموعة

التعليم الإعدادي والثانوي مع مجموعة التعليم الجامعي لصالح الجامعي.

المحور الثالث: الحقوق الاجتماعية والثقافية

باستخدام اختبار التباين الأحادي نجد ان قيمة $F = 3,654$ ومستوى دلالاته $0,007$ وهو أصغر من مستوى

الدلالة الافتراضي $0,05$ الأمر الذي يؤكد وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $0,05$ لإجابات أفراد العينة تعزى لمتغير المستوى التعليمي للأمر.

ولمعرفة الفروق بين المجموعات استخدمنا اختبار شيفيه (Scheffe test):

جدول (٢٠): نتائج اختبار شيفيه لمعرفة الفروق بين المجموعات في المحور الثالث

القرار	Sig.	Mean Difference (I-J)	الأم (J)	الأم (I)
غير دالة	,944	,98026	ابتدائية	أمية
غير دالة	,154	٢,٠٩٣٣٩	إعدادية	
غير دالة	,759	١,١٢٥٠٠	ثانوية	
غير دالة	,976	-٠,٦٧٣٣٩	جامعية	
غير دالة	,944	-٠,98026	أمية	ابتدائية
غير دالة	,866	١,١١٣١٣	إعدادية	
غير دالة	١,٠٠٠	١,٤٤٧٤	ثانوية	
غير دالة	,714	-١,٦٥٣٦٥	جامعية	
غير دالة	,154	٢,٠٩٣٣٩	أمية	إعدادية
غير دالة	,866	-١,١١٣١٣	ابتدائية	
غير دالة	,645	-٠,٩٦٨٣٩	ثانوية	
دالة	,٠٢٤	٢,٧٦٦٧٨*	جامعية	
غير دالة	,759	١,١٢٥٠٠	أمية	ثانوية
غير دالة	١,٠٠٠	-١,٤٤٧٤	إعدادية	
غير دالة	,645	٠,٩٦٨٣٩	جامعية	
غير دالة	,324	-١,٧٩٨٣٩	جامعية	

أمية	٦٧٣٣٩,	٩٧٦,	غير دالة
ابتدائية	١,٦٥٣٦٥	٧١٤,	غير دالة
إعدادية	٢,٧٦٦٧٨*	٠٢٤,	دالة
ثانوية	١,٧٩٨٣٩	٣٢٤,	غير دالة

يبين الجدول (٢٠) وجود فروق دالة إحصائية في الاتجاه نحو الحقوق الاجتماعية والثقافية للمرأة بين مجموعة التعليم الإعدادي مع مجموعة التعليم الجامعي لصالح الجامعي.

- المحور الرابع: الحقوق الاقتصادية
باستخدام اختبار التباين الأحادي نجد ان قيمة $F = ٠,٩٨١$ ومستوى دلالة $٠,١٠١$ وهو أكبر من مستوى الدلالة الافتراضي $٠,٠٥$ مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $٠,٠٥$ لإجابات أفراد العينة تعزى لمتغير المستوى التعليمي للألم.

- المحور الخامس: مقترحات لتعزيز الاتجاه نحو حقوق المرأة
باستخدام اختبار التباين الأحادي نجد ان قيمة $F = ١,٩٩٠$ ومستوى دلالة $٠,٠٩٧$ وهو أكبر من مستوى الدلالة الافتراضي $٠,٠٥$ الأمر الذي يؤكد عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $٠,٠٥$ لإجابات أفراد العينة تعزى لمتغير المستوى التعليمي للألم.

- الدرجة الكلية
باستخدام اختبار التباين الأحادي نجد ان قيمة $F = ٥,٩٦٦$ ومستوى دلالة $٠,٠٠٠$ وهو أصغر من مستوى الدلالة الافتراضي $٠,٠٥$ مما يثبت وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $٠,٠٥$ لإجابات أفراد العينة تعزى لمتغير المستوى التعليمي للألم.

ولمعرفة الفروق بين المجموعات استخدمنا اختبار شيفيه (Scheffe test):

جدول (٢١): نتائج اختبار شيفيه لمعرفة الفروق بين المجموعات في الدرجة الكلية

القرار	Sig.	Mean Difference (I-J)	الأم (J)	الأم (I)
غير دالة	,٩٢٤	٢,٦٣٩٨٠	ابتدائية	أمية
غير دالة	,٠٧٧	٥,٧٩٣٤٦	إعدادية	
غير دالة	,٧٩٢	٢,٦٢٦٦٤	ثانوية	
غير دالة	,٧٥٤	٣,٣٢٩٦٤-	جامعية	
غير دالة	,٩٢٤	٢,٦٣٩٨٠-	أمية	ابتدائية
غير دالة	,٧٩٣	٣,١٥٣٦٦	إعدادية	
غير دالة	١,٠٠٠	,٠١٣١٦-	ثانوية	
غير دالة	,٣٣٧	٥,٩٦٩٤٤-	جامعية	
غير دالة	,٠٧٧	٥,٧٩٣٤٦-	أمية	إعدادية
غير دالة	,٧٩٣	٣,١٥٣٦٦-	ابتدائية	
غير دالة	,٣٥٤	٣,١٦٦٨٢-	ثانوية	
دالة	,٠٠١	٩,١٢٣١٠*	جامعية	
غير دالة	,٧٩٢	٢,٦٢٦٦٤-	أمية	ثانوية
غير دالة	١,٠٠٠	,٠١٣١٦	ابتدائية	
غير دالة	,٣٥٤	٣,١٦٦٨٢	إعدادية	
غير دالة	,٠٧٨	٥,٩٥٦٢٨-	جامعية	
غير دالة	,٧٥٤	٣,٣٢٩٦٤	أمية	جامعية
غير دالة	,٣٣٧	٥,٩٦٩٤٤	ابتدائية	
دالة	,٠٠١	٩,١٢٣١٠*	إعدادية	
غير دالة	,٠٧٨	٥,٩٥٦٢٨	ثانوية	

يبين الجدول رقم (٢١) وجود فروق دالة إحصائية في الدرجة الكلية لمتغير المستوى التعليمي للأم بين مجموعة

التعليم الإعدادي مع مجموعة التعليم الجامعي لصالح الجامعي. وتعزى تلك الفروق إلى أهمية تعليم الأم وأثره البالغ

في تعديل اتجاهاتها وتغيير مواقفها إيجابيا نحو حقوق المرأة، فتنعكس اتجاهاتها الإيجابية على تنشئة أبنائه وبناء وعيهم وترسخ في نفوسهم معتقدات إيجابية نحو المرأة وحقوقها وإنسانيتها. وفي دراسة الرويلي (٢٠٠٧) تبين أن المستوى التعليمي للأُم كان من أكثر العوامل تأثيرا في درجة الوعي الحقوقي لدى الشابة السعودية، فكلما زاد المستوى التعليمي للأُم كلما أثر ذلك إيجابيا في اتجاهات أبنائها نحو حقوق المرأة والعكس صحيح.

وفي المحصلة يمكننا القول: بأن قابلية الفرد لتغيير اتجاهه نحو موقف ما تتوقف على مقدار شعوره بالفائدة أو بالضرر المترتب على ذلك التغيير، ثم على درجة المرونة أو الجمود الفكري الذي يتمتع به الفرد. لذلك كان من المهم توعية الأفراد بفوائد تمكين المرأة من حقوقها والنهوض بها ليكون محفزا لتغيير اتجاهاتهم السلبية نحوها، ففضايا المرأة وحقوقها إذا لم تدمج في أذهان الأفراد بصورتها الحقيقية فإنها ستؤثر سلبا في اتجاهاتهم نحوها، مما سينعكس سلبيا على حركة النهوض بالمرأة وتمكينها في السلطنة.

سابعاً: نتائج الدراسة ومقترحاتها

كشفت الدراسة عن جملة من النتائج أهمها: وجود اتجاهات جيدة لدى طلبة الصفين (١١) و(١٢) من التعليم ما بعد الأساسي نحو حقوق المرأة، وقد تأثرت اتجاهاتهم بتغيرات الدراسة على النحو الآتي:

- أظهر الطلبة اتجاهات إيجابية نحو حقوق المرأة في متغير الجنس، وكانت الفروق لصالح الإناث،
- أما متغير الصف الدراسي فلم يظهر أية فروق فيه اتجاهاتهم،
- بينما ظهرت الفروق مجدداً في متغير المستوى التعليمي للوالدين ومدى تأثر الطلبة به، وكانت الفروق لصالح المستوى التعليمي الجامعي عند الأب والأم، الأمر الذي يؤكد تأثير التعليم في تعديل شخصية الفرد وتغيير اتجاهاته نحو حقوق المرأة بشكل أفضل.

وفي ضوء نتائج الدراسة يمكننا تقديم بعض المقترحات وهي:

- إجراء دراسة مماثلة في محافظات أخرى من سلطنة عُمان ومقارنة نتائجها بنتائج دراستنا الحالية،

قياس درجة الوعي بحقوق المرأة من وجهة نظر الطلبة الجامعيين بالسلطنة، يمكن أيضا تطبيق الدراسة على فئات أخرى من المجتمع في مراحل عمرية أكبر.

ملحق (١): أداة الدراسة (الاستبيان)

عزيزي الطالب / عزيزتي الطالبة...

وإذ تتطلب الدراسة جمع معلومات حول الوعي بحقوق المرأة العُمانية فإننا نتمنى منكم المشاركة في الإجابة عن أسئلة الاستبيان المرفق لإكمال الدراسة، علماً بأن إجاباتكم سوف تحظى بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

الباحثة: أ. فاطمة اليافعي

المعلومات العامة

اسم المدرسة:

الجنس:

طالب ()

طالبة ()

الصف الدراسي:

الحادي عشر ()

الثاني عشر ()

المستوى التعليمي للأب: أمي () ابتدائي () إعدادي () ثانوي () جامعي ()

المستوى التعليمي للأم: أمية () ابتدائية () إعدادية () ثانوية () جامعية ()

نرجو منك التكرم بوضع علامة (✓) في المكان الذي يناسب إجابتك

م	العبارة	المقصورة			مستوى قبول العبارة
		نعم	لا	لا أعلم	
المحور (١): التمييز ضد المرأة	١	تنمية المجتمع وتطويره هو عمل مشترك بين المرأة والرجل			
	٢	لدى المرأة قدرات تؤهلها للعمل في أي وظيفة			
	٣	اهتمام الرجل بقضايا المرأة ومتابعة مشكلاتها يرفع من شأنه في المجتمع			
	٤	تحظى المرأة الغمانية بمساعدة زوجها في الأعمال المنزلية			
	٥	في اللباس: يكون اللون الأسود هو الأنسب للمرأة، واللون الأبيض هو الأنسب للرجل			
	٦	عادات المجتمع تسمح للمرأة بممارسة جميع حقوقها في حياتها اليومية			
	٧	تربية الفتاة على الحماية الزائدة تُضعف لديها مهارات التواصل واتخاذ القرارات في حياتها المستقبلية			
	٨	من أولويات مستقبل المرأة أن تتزوج وتنجب أولادها			
المحور (٢): الحقوق السياسية والمدنية	٩	متابعة تطور الأوضاع السياسية في الدولة من شأن الرجال			
	١٠	يسعدني أن أجد المرأة تشغل وظائف عليا في السلطنة مثل: وزيرة- سفيرة- قاضية- ...			
	١١	أشجع المرأة على المشاركة في التصويت لاختيار ممثل الولاية في مجلس الشورى			
	١٢	أقبل أن المرأة تترشح كعضو في انتخابات مجلس الشورى			
	١٣	للمرأة الحق في التصويت بحرية لاختيار ممثل المجلس البلدية			

م	العبارة	مستوى قبول العبارة		
		نعم	لا	لا أعلم
تابع المحور (٢)	١٤ من حق المرأة اختيار شريك حياتها بدون تدخل من ولي أمرها			
	١٥ تستطيع الفتاة أن ترفض تزويجها قبل بلوغها سن الثامنة عشر			
	١٦ من حق ولي أمر المرأة التصرف بمهرها كيفما يشاء وإن لم تقبل بذلك			
	١٧ يحق للمرأة أن تمنح جنسيتها العمانية لأبنائها إذا كانوا من أب غير عماني			
	١٨ من حق المرأة أن ترفض تعدد الزوجات وتضعه شرطاً في عقد زواجها			
	١٩ على المرأة إتمام حالة الطلاق في المحكمة بما يضمن لها حقوقها حقوق أولادها			
المحور (٣): الحقوق الاجتماعية والثقافية	٢٠ من حق المرأة أن تتعلم في مختلف مستويات التعليم وتخصصاته			
	٢١ التعليم المختلط في مدارس الحلقة الأولى يصلح شخصية الفرد ويجعله أكثر ثقة بنفسه وبقدراته			
	٢٢ يتم قبول الطلاب والطالبات في مؤسسات التعليم العالي بنسب متساوية للتخصص نفسه			
	٢٣ للمرأة حرية اختيار الكلية ونوع التخصص عند التحاقها بالتعليم الجامعي			
	٢٤ تعليم المرأة ضرورة لتأمين مستقبلها			
	٢٥ العمل في مجال التربية والتعليم هو الأنسب للمرأة			
	٢٦ عمل المرأة المتزوجة هو السبب الأول في زعزعة استقرار حياتها الزوجية			
	٢٧ لدي الاستعداد للعمل تحت إدارة امرأة			

م	العبارة	مستوى قبول العبارة		
		نعم	لا	لا أعلم
تابع المحور (٣)	٢٨ من حق المرأة الالتحاق بالأندية لممارسة الرياضة			
	٢٩ أشعر بالسعادة عندما أحضر أنشطة ثقافية تقدمها نساء عُمانيات			
	٣٠ أشجع المرأة على تنمية قدراتها ومواهبها في مختلف المجالات			
	٣١ تستطيع المرأة أن تدير أموالها بنفسها			
المحور (٤): الحقوق الاقتصادية	٣٢ من حق المرأة أن تمتلك عقارات وأموالاً مسجلة باسمها			
	٣٣ يحق للرجل أن يأخذ راتب المرأة ويصرفه كيفما يشاء			
	٣٤ من أولويات مستقبل المرأة أن تتوظف وتكون مستقلة مادياً			
	٣٥ الاطلاع على نصوص الحقوق الإنسانية الدولية والإقليمية ينمي معرفة الفرد بحقوقه وواجباته			
المحور (٥): مقترحات تحسين الاتجاه	٣٦ من المفيد وجود مادة دراسية اختيارية عن حقوق الإنسان تدرّس للصفين (١١ - ١٢)			
	٣٧ التوعية بحقوق المرأة عبر الصحف اليومية سيزيد من وعي أفراد المجتمع بحقوقها			

تمت الأسئلة.. مع كل الشكر والتقدير

ملحق (٢): جداول احتساب معامل الارتباط الداخلي لأداة الدراسة

تم حساب صدق الاتساق الداخلي بين محاور الاستبيان وذلك بإيجاد معامل الارتباط لكل عبارة من عبارات المحور الواحد والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، كما تم حساب معامل الارتباط بين كل محور من محاور الاستبيان والدرجة الكلية لها، وهو ما توضحه الجداول الآتية.

١) المحور الأول: التمييز ضد المرأة

جدول (١): معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الأول

رقم العبارة	٠.١	٠.٢	٠.٣	٠.٤	٠.٥	٠.٦	٠.٧	٠.٨
معامل الارتباط Pearson Correlation	,٧٢٨**	,٧٣٤*	,٥٧٦*	,٦٢٠*	,٥٥١*	,٤٢٠*	,٦٤٠**	,٤٨٠*
مستوى الدلالة	,٠٠٠	,٠٠٠	,٠٠٠	,٠٠٠	,٠٠٠	,٠٠١	,٠٠٠	,٠٠٠
N	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠

٢) المحور الثاني: الحقوق المدنية والسياسية

جدول (٢): معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثاني

رقم العبارة	٠.٩	١.٠	١.١	١.٢	١.٣	١.٤	١.٥	١.٦	١.٧	١.٨	١.٩
معامل الارتباط Pearson Correlation	,٣٠٠*	,٥٠٠*	,٤٠٠*	,٣٠٠*	,٣٠٠*	,٤٠٠*	,٥٠٧*	,٧٢٠*	,٨٠٠*	,٥١٠*	,٥٥٠*
مستوى الدلالة	,٠٠٠	,٠٠٠	,٠٠٠	,٠٠٠	,٠٠٠	,٠٠٠	,٠٠٠	,٠٠٠	,٠٠٠	,٠٠٠	,٠٠٠
N	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠

٣) المحور الثالث: الحقوق الاجتماعية والثقافية

جدول (٣): معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثالث

رقم العبارة	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠
معامل الارتباط Pearson Correlation	,٣٧١**	,٢٧٧*	,٣٣*	,٥٤٠**	,٣٣*	,٣٨٧**	,٤٤٣**	,٤٢٦**	,٣٧٠**	,٣٣١**	,٣٦٥**
مستوى الدلالة	,٠٠٣	,٠٠٢	,٠٠٠	,٠٠٠	,٠٠٩	,٠٠٠	,٠٠٠	,٠٠١	,٠٠٢	,٠٠١	,٠٠٣
N	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠

٤) المحور الرابع: الحقوق الاقتصادية

جدول (٤): معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الرابع

رقم العبارة	٣١	٣٢	٣٣	٣٤
معامل الارتباط Pearson Correlation	,٣٤٤**	,٣٣٦**	,٥٣٤**	,٣٤٠**
مستوى الدلالة	,٠٠٧	,٠٠٩	,٠٠٠	,٠٠٥
N	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠

٥) المحور الخامس: مقترحات لتعزيز الاتجاه نحو حقوق المرأة

جدول (٥): معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الخامس

رقم العبارة	٣٥	٣٦	٣٧
معامل الارتباط Pearson Correlation	٠,٢٩١*	٠,٣٥٨**	٠,٥٧٢**
مستوى الدلالة	٠,٢٤	٠,٠٥	٠,٠٠
N	٤٠	٤٠	٤٠

٦) الدرجة الكلية

جدول (٦): نتائج الدرجة الكلية لمعامل الارتباط بين محاور الأداة

المحور	التمييز ضد المرأة	والسياسية	الحقوق المدنية	الحقوق الاجتماعية	الحقوق الاقتصادية	المقترحات
معامل الارتباط Pearson Correlation	٠,٨١٢**	٠,٧٧٣**	٠,٧٤٢**	٠,٧١٣**	٠,٧٨٠**	
مستوى الدلالة	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	
N	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠

تاسعاً: قائمة المصادر والمراجع

١. أبو شقة، عبد الحليم محمد، تحرير المرأة في عصر الرسالة: دراسة عن المرأة جامعة نصوص القرآن الكريم وصحبي البخاري ومسلم، الطبعة ٦، القاهرة: دار القلم، الجزء ٢، ١٤٣٢ - ٢٠١١.
٢. أبو شمالة، فرج إبراهيم، "درجة الوعي بحقوق الإنسان لدى طلبة مدارس مرحلة التعليم الأساسي في وكالة الفوث الدولية بمحافظة غزة"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد ٢٠، العدد ٢، يونيو ٢٠١٢، ص ص ٦٢٥ - ٦٧٠.
٣. أبو غزالة، هيفاء، مؤشرات كمية ونوعية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الطبعة ١، القاهرة: منظمة المرأة العربية، ٢٠٠٩.
٤. أبو غزالة، هيفاء، وآخرون، الإستراتيجية العربية لمناهضة العنف ضد المرأة ٢٠١١ - ٢٠٢٠: حق المرأة العربية في حياة خالية من العنف، القاهرة: منظمة المرأة العربية، ٢٠١١.
٥. أبو غزالة، هيفاء، وشكري، شيرين، الكاشف: في الجندر والتنمية حقبة مرجعية، الطبعة ٤، عمان: المكتب الاقليمي للدول العربية - صندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة UNIFEM، ٢٠٠٧.
٦. الأنصاري، عيسى، ووظفة، علي، "مواقف طلاب جامعة الكويت من قضايا المساواة بين الرجل والمرأة في ضوء بعض التغيرات التعليمية والاجتماعية"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي، العدد ٩٨، ٢٠٠٠.
٧. الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة: الدورة ٦٧.
٨. الجندي، نزيه أحمد، "اتجاهات العاملين والعاملات العُثمانيين نحو تولي المرأة الوظائف الإدارية القيادية: دراسة ميدانية في ولايات مسقط وصحار والرساتق"، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٥، العدد ٣-٤، السنة ٢٠٠٩، ص ص ١٨٠ - ٢١٢.

٩. الحجري، عائدة سليم، صورة المرأة من خلال كتب اللغة العربية المقررة للصفين الثاني والثالث الأساسيين في

مدارس سلطنة عُمان، رسالة ماجستير: في التربية: جامعة القديس يوسف، معهد الآداب الشرقية، بيروت:

٢٠٠٥.

١٠. جلس، موسى، ومهدي، ناصر، "دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب الفلسطيني:

دراسة ميدانية على عينة من طلاب كلية الآداب جامعة الأزهر"، مجلة جامعة الأزهر: سلسلة العلوم الإنسانية،

غزة، المجلد ١٢، العدد ١، ٢٠١٠، ص ص ١٣٥ - ١٨٠

١١. حمودة، منتصر سعيد، الحماية الدولية للمرأة: دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية، الطبعة ١، مصر: دار

الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٠.

١٢. خليفة، بتول، اتجاهات عينة من طلاب قطر نحو تحديث وتنمية الأدوار الاجتماعية والثقافية للمرأة القطرية،

مجلة العلوم التربوية، كلية التربية بجامعة قطر، العدد (١٠)، ٢٠٠٧، ص ص ١٥٣ - ٢٠٧.

١٣. الرواحي، أحمد، السلطنة في تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية،

لا طبعة، مسقط: دائرة المعلومات والبحوث - مجلس الدولة، لا تاريخ.

١٤. الرويلي، نورة مفلح، العوامل المؤثر بوعي الشابه السعودية بحقوقها: دراسة استطلاعية على عينة من طالبات

جامعة الملك سعود بمدينة الرياض، رسالة ماجستير: في علم الاجتماع، جامعة الملك سعود، كلية الآداب،

الرياض: ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ / ١٤٢٨ - ١٤٢٩.

١٥. الريامي، آسية، وعبدالعاطي، محمود، مشروع الدراسات المسحية بمنظمة المرأة العربية: المجال الصحي في

سلطنة عمان، ص ص ٧٣ - ١٠٠. في كتاب: دراسات مسحية عن المرأة العمانية، وزارة التنمية الاجتماعية:

مسقط، مطبعة المدينة، أكتوبر ٢٠١٠.

١٦. السرابي، سهام، "صورة المرأة في الكتب المدرسية الأردنية"، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٦، العدد ١ - ٢،

٢٠١٠، ص ص ٤٦٣ - ٤٩٦.

١٧. سلطان، محمود، ومجاهد أشرف، (٢٠٠٨)، "وعي طالبات جامعة الأزهر ببعض القضايا المرتبطة بحقوق المرأة في الإسلام"، مستقبل التربية العربية، مصر، مجلد ١٤، عدد ٥٤، ٢٠٠٨، ص ص ٢١١ - ٢٢٢.

١٨. شتات، نهى، (٢٠٠٦)، تنمية الوعي بالمشاركة السياسية لدى الطالبة الجامعية: آمال وطموحات، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، ١٣ - ١٥ فبراير ٢٠٠٦، ص ص ١٠١٧ - ١٠٤٤.

١٩. شريم، رغبة، "المرأة في الأمثال والأقوال: رؤية معاصرة"، مجلة العلوم التربوية، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية، العدد ١، يناير ٢٠٠٧، ص ص ٥١ - ١٠٠.

٢٠. الطعيمات، هاني سليمان، حقوق الإنسان وحرّياته الأساسية، الطبعة ١، عمان: دار الشروق، ٢٠٠٣.

٢١. طه، جمانة، المرأة العربية في منظور الدين والواقع: دراسة مقارنة، لا طبعة، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٤.

٢٢. الطويل، هاشم، وأبو درويش، منى، "مستوى إدراك المرأة لدورها في تنشئة أبنائها سياسيا: دراسة ميدانية لمدينة معان الأردنية"، شؤون اجتماعية، الإمارات، العدد ١٠٥، ربيع ٢٠١٠، السنة ٢٧، ص ص ٦٥ - ٨٥.

٢٣. عبد الحميد، جابر، وكفاقي، علاء الدين، معجم علم النفس والطب النفسي، لا طبعة، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٥، الجزء ٧.

٢٤. العبد، عاطف، "صورة المرأة في وسائل الإعلام: دراسة توثيقية لنماذج من البحوث العربية"، الدراسات الإعلامية، المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة، القاهرة، العدد ١١٨، يناير - مارس ٢٠٠٥، ص ص ٢٣ - ٦٨.

٢٥. علك، منال فحجان، مبدأ عدم التمييز ضد المرأة: في القانون الدولي والشرعية الإسلامية، الطبعة ١، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٩.

٢٦. العمري، قاسم زهران، صورة المرأة الغُمانيّة العاملة في ثقافة الشباب، سلطنة عُمان: وزارة التنمية الاجتماعية، ٢٠٠٩.

٢٧. الغساني، وفاء سعيد، معوقات الدور القيادي لمديرات مدارس التعليم الأساسي بسلطنة عُمان، رسالة ماجستير: في التربية، جامعة السلطان قابوس، كلية التربية، الإدارة التربويّة، سلطنة عُمان: ٢٠٠٦.

٢٨. الفارسي، سعيدة خاطر، تقييم العملية الانتخابية للمرأة الغُمانيّة في مجلس الشورى، ورقة عمل قدمت إلى ندوة "المرأة الغُمانيّة" بسبّح المكارم - ولاية صحار ١٧ - ١٩ أكتوبر ٢٠٠٩.

٢٩. القاضي، لبنى أحمد، "المرأة والتعليم في العالم العربي: التطور والإنجازات والتحديات"، مجلة شؤون اجتماعية، جمعية الاجتماعيين والجامعة الأمريكية، الشارقة، العدد ٨٩، السنة ٢٣، ربيع ٢٠٠٦، ص ص ١٢٣ - ١٥٧.

٣٠. قانون الأحوال الشخصية الغُماني، الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٣٢/٩٧.

٣١. الكيومي، أمل راشد، تمكين المشاركة السياسية للمرأة الغُمانيّة: رؤى وتوصيات، ورقة عمل قدمت إلى ندوة "المرأة الغُمانيّة" بسبّح المكارم - ولاية صحار ١٧ - ١٩ أكتوبر ٢٠١١.

٣٢. اللجنة الوطنية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التقرير الوطني لسلطنة عُمان، ببجين +١٥، سلطنة عُمان، ٢٠٠٩.

٣٣. المجيد، عبدالله، وشماس، سالم، حقوق المرأة الخليجية من وجهة نظر طالبات الجامعة واتجاهات الشباب الجامعي نحوها: دراسة ميدانية ظفار أنموذجاً، المؤتمر العُلمي الثالث لكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت، الكويت ٢٠٠٦.

٣٤. المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٢، الفصل الرابع: العمالة.

٣٥. المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، نشرة إحصاء التعليم العام، الإصدار ٢، ٢٠١٣.

٣٦. المسن، هنادي عبدالله، دور المرأة الغُمانيّة في الاقتصاد الغُماني، ورقة عمل قدمت إلى ندوة "المرأة الغُمانيّة" بسبّح المكارم - ولاية صحار ١٧ - ١٩ أكتوبر ٢٠١١.

٣٧. المصري، محمد، تقرير إقليمي حول موقف الدول العربية من تنفيذ التوصيات الصادرة عن منتدى المرأة والقانون: المؤتمر الأول لمنظمة المرأة العربية بمملكة البحرين، الطبعة ١، القاهرة: منظمة المرأة العربية- دار نوبار، ١٣- ١٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٦.

٣٨. المُعجم الوسيط/ إشراف حسن علي عطية ومحمد شوقي أمين، الطبعة ٢، القاهرة: دار المعارف، ربيع الأول ١٣٩٢/ مايو ١٩٧٢، الجزء ١.

٣٩. المعمري، خولة راشد، صورة المرأة في كتب الدراسات الاجتماعية للصفوف (٥-١٠) من التعليم الأساسي في سلطنة عُمان، أ-ي + ١٠٩ صفحة، مستسخة. رسالة ماجستير: في التربية، جامعة السلطان قابوس، كلية التربية، سلطنة عُمان: ٢٠٠٩.

٤٠. المعمري، سيف ناصر، دور التربية في تمكين المرأة العُمانية من ممارسة قيم المواطنة المسؤولة، ورقة عمل قدمت إلى ندوة "المرأة العُمانية" بسجح المكارم - ولاية صحار ١٧- ١٩ أكتوبر ٢٠١١.

٤١. المعولي، صلاح هلال، التقريب بين احتياجات الشركات الكبيرة وما تقدمه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمرأة، ورقة عمل قدمت إلى ندوة "المرأة العُمانية" بسجح المكارم - ولاية صحار ١٧- ١٩ أكتوبر ٢٠١١.

٤٢. منظمة الأمم المتحدة للأمومة والطفولة (اليونيسيف)، وآخرون، أوضاع المرأة في التشريعات السارية في سلطنة عُمان، لا طبعة، المطبعة الشرقية ومكتباتها: سلطنة عُمان، ديسمبر ٢٠٠٥.

٤٣. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو UNESCO)، ملخص التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، فرنسا: منظمة اليونسكو UNESCO، ٢٠٠٧.

٤٤. نجم، منور، "اتجاهات الشباب الجامعي الفلسطيني نحو قضايا المرأة في مجالي التعليم والعمل"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد ٢١، العدد ١، يناير ٢٠١٣، ص ص ٥٦٧- ٦١٧.

٤٥. وزارة الاقتصاد الوطني، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٠، لا طبعة، العدد ٣٨، مسقط: لا ناشر، نوفمبر ٢٠١٠.

٤٦. وزارة الاقتصاد الوطني، المرأة العُمانية، مسقط: اللجنة الوطنية للسكان، مارس ٢٠٠٨.

٤٧. وزارة التربية والتعليم، البرنامج المعتمد وفق القرار الوزاري رقم (٢٠٠٧/١٦٠) بشأن اعتماد برنامج التعليم للصفين (١١-١٢).

٤٨. وزارة الداخلية، تشكيل مجلس الشورى وأجهزته الرئيسية للفترة السابعة: أكتوبر ٢٠١١ - سبتمبر ٢٠١٥، الطبعة ١، مسقط: مجلس الشورى، ٢٠١٢.

٤٩. وطفة، علي أسعد، "الاستلاب الرمزي للمرأة في دول الخليج العربية"، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد ٧٧، فبراير ٢٠١١، ص ص ٢٤ - ٣٠.

٥٠. وطفة، علي أسعد، الأسس العلمية في التنشئة الاجتماعية: إضاعة نقدية ميدانية، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الإستراتيجية <http://www.alrafedein.com> ، سبتمبر/ أيلول ٢٠١٢.

٥١. يونس، انتصار، السلوك الإنساني، لا طبعة، القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٣.

٥٢. Yamasaki, Mequmi (٢٠٠٣). "Human Rights Education: An Elementary School Level Case study", Unpublished PHD Dissertation, University of Minnesota, Minnesota United States.

